مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٣٥٩

الثلاثاء، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فالديفسيو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد دوتريو
	مالي	السيد توري
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

01-52196 (A)
0152196

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي بلجيكا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ساهوفيش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد دي رويت (بلجيكا) والسيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): ما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذا الاجتماع، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أقدم إحاطة إعلامية لأعضاء مجلس الأمن بشأن التطورات التي وقعت في كوسوفو منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١.

سأركز اليوم على إبراز التطورات التي وقعت في المجالات ذات الأولوية الرئيسية: الإعداد لانتخابات في عموم كوسوفو والنقل إلى الحكم الذاتي المؤقت؛ واشتراك أبناء الطوائف وتنفيذ تدابير بناء الثقة لتخطي الانقسامات بين الطوائف؛ والجهود الرامية إلى تحسين وضع القانون والنظام.

أولا، فيما يتعلق بتنفيذ الإطار الدستوري، توشك بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو على الانتهاء من وضع هيكل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت، الذي ستنتظم فيه إدارات البنية الإدارية المشتركة المؤقتة الحالية على شكل عدد من الوزارات. وحتى يتحقق توافق آراء سياسي بشأن البنية المقبلة، استشار الممثل الخاص للأمين العام القيادة المحلية، التي أعربت عن التأييد العام لعدد مخفض من الوزارات. وحتى يتحقق قبول وتفهم الحكم الذاتي المؤقت بين السكان المحليين، وزع أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ منشور يشرح فيه الإطار الدستوري باللغتين الألبانية والصربية، وتعد الآن ترجمة تركية.

وإلى جانب الأعمال التحضيرية على المستوى المركزي، يستمر تعزيز الهياكل البلدية، مع بذل المزيد من الجهود لنقل السلطات إلى البلديات في مختلف القطاعات على النحو الذي حدد في لائحة البعثة ٢٠٠٠/٤٥ بشأن الحكم الذاتي البلدي، من أجل بناء قدرة على الحكم الديمقراطي. ولكن إلى جانب تفكك السلطات ظهر اتجاه متزايد من جانب الجمعيات البلدية إلى تحدي سلطة البعثة في مجالات عديدة، مثل المرافق العامة والممتلكات الجماعية.

وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات عامة، تقوم البعثة حاليا بعملية تسجيل الناخبين، التي بدأت يوم ٣٠ تموز/يوليه وستستمر حتى ٨ أيلول/سبتمبر. وتسجيل الناخبين يغطي أربع فئات: الذين اختاروا عدم التسجيل في العام الماضي؛ والعائدون والمسجلون المدنيون الجدد منذ الانتخابات البلدية؛ والمسجلون من انتخابات سنة ٢٠٠٠ البلدية الذين يريدون أن يصححوا أو يعدلوا المعلومات عنهم، أو الذين يريدون أن يعيدوا تسجيل أنفسهم في مراكز اقتراع جديدة أصغر حجما؛ وأخيرا، تسجيل الناخبين خارج كوسوفو. ويسير تسجيل الناخبين جنبا لجنب مع عملية التسجيل المدني المستمرة، التي صدرت خلالها حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ بطاقة هوية حتى الآن للسكان المحليين.

حتى ٢٤ آب/أغسطس كان العدد الإجمالي للذين سجلوا أسماءهم داخل كوسوفو في مراكز تسجيل الناخبين ٣٩ ٢٦٥. ومن بين هؤلاء، ٤ ٩٣٧ من طوائف اختارت عدم التسجيل في العام الماضي - وهم أساسا صرب كوسوفو. وفي صربيا، بلغ إجمالي عدد الذين سجلوا أنفسهم ٢٥ ٣٥١، بينما سجل ٤٩٤ شخصا أنفسهم في الجبل الأسود. وفي فيينا، تلقت المنظمة الدولية للهجرة طلبات بلغ مجموعها ٢٧ ٨٤٨ طلبا.

ولما كنا قد تخطينا منتصف فترة تسجيل الناخبين، فإن هذه الأرقام، لا سيما بالنسبة لطائفة صرب كوسوفو، منخفضة بشكل مخيب للآمال. وبالتالي فإن عنصر بناء المؤسسات، يزيد حملته للإعلام العام ويعتمد على أعضاء لجان الانتخابات البلدية والقادة الريفيين المحليين للمساعدة على التشجيع لا على التسجيل فحسب، وإنما أيضا على المشاركة عندما تجري الانتخابات.

بالرغم من كون قادة صرب عديدين أيدوا التسجيل، بما فيهم السيد كوفتش، والسيد ترايكوفيش، والقس آرتيميجي من المجلس الوطني الصربي - غراكانيشا - وقد سجل الأخيران نفسيهما. فإن غالبية أبناء طائفة صرب كوسوفو سواء داخل كوسوفو أو خارجها، يبدو أنهم ينتظرون تلقي إشارة قاطعة من بلغراد. ولما كان الرئيس كستونتسه ورئيس الوزراء جينجيش طلبا، خلال عطلة الأسبوع، من صرب كوسوفو أن يسجلوا أنفسهم، فإننا نأمل أن يسجل صرب كوسوفو الآن أسماءهم بأعداد أكبر. وبمرور الوقت بسرعة، ندعو مرة أخرى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى أن تؤيد تأييدا تاما جهود البعثة لجعل أكبر عدد ممكن من أفراد صرب كوسوفو يسجلون أسماءهم، ولتشجيعهم على الاشتراك في الانتخابات.

في الشهر الماضي، أبلغنا المجلس بأن خمسة أحزاب لصرب كوسوفو قدمت طلبات للحصول على إجازات حزبية. ويبدو أن هذه الأحزاب قدمت طلبات جزئية فقط، وطلب إليها أن توفر معلومات مفصلة للحصول على الإجازات. وحتى الآن، لم يقدم حزب من هذه الأحزاب الخمسة الطائفة الكاملة من المعلومات اللازمة لإصدار الإجازات بل إن بعضها ذكر أنه لن يفعل ذلك ما لم يتم التوصل إلى اتفاق على دخول الانتخابات بقائمة موحدة تمثل المعارضة الديمقراطية الصربية. وبغية إقرار الإجازة

الحزبية في نهاية الأمر، فإن عنصر بناء المؤسسات مدد الأجل النهائي للتحالفات لاستصدار الإجازات للانتخابات. ولكن الوقت، مرة أخرى، ينفد بسرعة.

ونعرب عن تأييدنا للرسالة التي بعث بها الممثل الخاص للأمين العام إلى السيد كوفتش نائب رئيس الوزراء الصربي، الذي عين مؤخرا رئيسا لمركز التنسيق الصربي المشترك التابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي تلك الرسالة، التي سُلمت قبل أسبوعين خلال أول اجتماع لهما، أبرز الممثل الخاص ضرورة أن تشترك جالية صرب كوسوفو بأي ثمن في عملية الانتخابات بغية توطيد الأسس لبيئة آمنة وأوضاع معيشية مقبولة.

والآن أود أن أتطرق باختصار أو بصورة عرضية إلى مشاركة الجاليات في كوسوفو والعلاقات مع بلغراد. لقد أُحرز تقدم في مجالات شتى كانت تثير القلق بصورة متبادلة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تركزت بصورة أساسية على قضية المفقودين والعائدين. وبشأن قضية المفقودين، يوجد حاليا برنامج معزز للقيام بزيارات إلى مواقع المقابر، في كوسوفو وصربيا نفسها، على حد سواء؛ وحدث تبادل للصور ومعلومات أخرى ذات صلة بأعمال التحقق بعد الوفاة؛ ووضع قائمة مشتركة موحدة من صرب كوسوفو المفقودين؛ وبروتوكولات من أجل إعادة الجثث التي تم التعرف عليها إلى الوطن. وثمة نتيجة من النتائج الأولى التي حققها فريق الاتصال بشأن المحتجزين والمفقودين تمثلت في ما قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ١٥ آب/أغسطس حيث أعادت جثة امرأة من صرب كوسوفو إلى السلطات اليوغوسلافية.

وفيما يتعلق بالعائدين، حدثت عودة منظمة مبدئية، برفقة مرافقين للأمن قدمتهم قوة كوسوفو في ١٣ آب/أغسطس حيث أعيد ٥٤ من صرب كوسوفو إلى وادي أوسوجان، في منطقة بك. وأعقب ذلك عودة ٣٠ شخصا آخرين في ٢٢ آب/أغسطس. وموقع أوسوجان هو أحد ١٠ مواقع حددتها في سنة ٢٠٠١ خطة عمل أعدتها اللجنة المشتركة المعنية بعودة صرب كوسوفو. وتمت العودة بدون حوادث، باستثناء الاحتجاج الذي بدر من ألبان كوسوفو في استوك في ٢٣ آب/أغسطس.

وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مأوى مؤقتا والاحتياجات الأساسية في الوقت الذي يقوم فيه العائدون بتعمير منازلهم بمساعدة في شكل تمويل قدمتها الوكالة الأوروبية للتعمير ومساعدة من مانحين ثنائيين. وبغية تقديم المعونة لإعادة إدماج جالية صرب كوسوفو في أوسوجان، سيتم توفير أموال إضافية إلى ألبان كوسوفو وأبناء جالية روما القريبين.

وبصدد الدعم الملموس الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لقضيتي المفقودين والعائدين، تتصدى البعثة لمجالين من المجالات الخمسة الرئيسية المثيرة للقلق، واللذين أوجزهما الرئيس كستونتسه خلال الاجتماع الذي عقده مع بعثة مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي. والقضية الثالثة، وهي تطبيع آلية جمع الضرائب في شمال كوسوفو، فتجري تسويتها حاليا على نحو مرض. والنقطتان المتبقيتان اللتان أثارهما الرئيس كستونتسه أكثر صعوبة من حيث المعالجة. والتعاون في مجال التعليم والمسائل المتعلقة بالشرطة مما يتعين التصدي له بعناية بحيث تُؤخذ في الحسبان المصالح المشروعة لصرب كوسوفو، ويتم، في الوقت نفسه ضمان موثوقية الإدارة الانتقالية التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وبصورة عامة شهدت العلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحسنا خلال الشهر الماضي. وثمة خطوة هامة إلى الأمام تم اتخاذها في ١٥ آب/أغسطس في الاجتماع الذي عقد بين الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة تثبيت الاستقرار والسيد كوفيتش. وأكد الممثل الخاص بوضوح من جديد ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) في سائر أنحاء كوسوفو، وبخاصة لضمان عدم وجود هياكل أمن وهياكل إدارية موازية، لا سيما في متروفتشه وفي شمال كوسوفو. وتقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالتعاون مع قوة تثبيت الاستقرار، ومن خلال مكتب بلغراد التابع للبعثة باستكشاف سبل ووسائل إدارية لتحسين علاقات العمل مع مركز التنسيق المشترك. وفي الاجتماع، وافق الطرفان على الاجتماع بصورة منتظمة - وهو التزام تحقق بالفعل، في ٢١ آب/أغسطس، عندما عقد الاجتماع الثاني الذي كان إيجابيا جدا، بالقرب من بريشتينا.

(تكلم بالفرنسية)

أود الآن أن أتطرق إلى قضايا ذات صلة بالأمن والقانون والنظام.

في ١٦ آب/أغسطس، تولى السيد جان - كريستيان كادي مهامه بصفته وكيلا للممثل الخاص للشرطة والعدل. وتحت قيادته، ستستمر الجهود الرامية إلى تعزيز القانون والنظام، بما في ذلك استكمال مجموعة التشريعات التي سُنت للتصدي للجريمة المنظمة. وبدأ العمل أيضا لتحسين أوضاع موقع لحماية الشهود. وإضافة إلى ذلك، تم تعيين مدير لحماية الشهود. وأُحرز تقدم أيضا بشأن إنشاء مكتب متخصص لمكافحة الجريمة المنظمة. ومن المقرر أن يُفتتح هذا المكتب في ١ أيلول/سبتمبر.

وإثر وقوع عدد من الحوادث الجنائية بدوافع سياسية، أُعيد تنشيط فرقة العمل المعنية بالعنف السياسي، التي أنشئت أثناء الانتخابات التمهيدية للانتخابات البلدية سنة ٢٠٠٠، وذلك لتنسيق رد فعل الوكالات على الجرائم التي ترتكب بدوافع سياسية حتى يكفل الرد اشتراك جميع الهيئات المعنية. ووقعت أخطر حادثة من تلك الحوادث في الأيام الأخيرة وهي محاولة اغتيال شخصية سياسية من عصبة كوسوفو الديمقراطية في صربيا، في منطقة متروفتشه.

وتقوم وزارة العدل حاليا بإنشاء مرفق على جناح السرعة يسمى مرفق الحجز، وهو سجن مؤقت أنشئ بسرعة. وإضافة إلى ذلك المشروع، تمضي وزارة العدل قدما أيضا في ترميم سجن دوبرافا الذي دمر أثناء الحرب. ويستغرق تنفيذ المشروعين فترة تتراوح من ٦ إلى ١٢ شهرا، ليتم استكمالهما على النحو الصحيح، فضلا عن ضرورة تعيين عدد متزايد من الموظفين الدوليين لإدارتهما. وهناك أولويتان عاجلتان تعتمدان على قدرتنا على تعيين موظفين تتوفر لديهم الخبرة المطلوبة. وأنا أشير إلى تطوير إطار عمل فعال لجهازي الإفراج المشروط ووقف التنفيذ رهن المراقبة، فضلا عن توفير موظفين مؤهلين لتلبية احتياجات السجناء المرضى عقليا الذين يحتاجون إلى خدمات الطب النفسي.

وما زالت الجهود مستمرة لبناء المزيد من مرافق جهاز شرطة كوسوفو، وتطوير نظام ملائم لضباط صف داخل جهاز شرطة كوسوفو. واستكملت دورتان دراسيتان لكبار القادة في المدرسة التابعة لجهاز شرطة كوسوفو، التي تديرها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونتيجة لذلك، تم الآن تدريب ما مجموعه ٣٢ من كبار القادة ليعملوا في كوسوفو.

وأود أيضا أن أتعرض بإيجاز في هذه الإحاطة الإعلامية للمسائل المتصلة بالحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. لا شك أن أعضاء المجلس على علم بالرسائل الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ووزير خارجيتها ورئيس وزرائها. ولقد تم تعميم نسخة من رد الأمين العام على الرئيس ترايكوفسكي على أعضاء المجلس. وحسبما يوضح ذلك الرد، تظل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار ملتزمتين بمواجهة التطرف الألباني واستعادة أوضاع الأمن العادية.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو تقديم الدعم لقوة كوسوفو في الجهود التي تبذلها لقطع أية روابط يمكن أن تنشأ بين العناصر المتطرفة في كوسوفو وما يسمي نفسه جيش التحرير الوطني الذي يعمل في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وتقوم قوة كوسوفو بالإشراف على أنشطة فيلق حماية كوسوفو. وهي تفيد بعدم وجود أية أدلة على اشتراك الفيلق ذاته في الحوادث التي وقعت مؤخراً في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وحين يُكتشف اشتراك أفراد من المنتمين إلى الفيلق في أنشطة جنائية، فإنهم يخضعون على الفور لتدابير تأديبية، قد تشمل الطرد، ويتعرضون للمحاكمة الجنائية. وأظن أن أحد أفراد الفيلق تعرض لهذه العملية بالأمس.

وقد زادت قوة كوسوفو وجودها على خط الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا. واضطلعت بعملية على نطاق كوسوفو بأسرها لمصادرة الأسلحة واقتفاء أثر من يشتبه في انتمائهم إلى الجماعات المسلحة. ولدي في هذا الصدد بعض أرقام أبلغتنا بها القوة وأود أن أطلعكم عليها. إذ تفيد القوة بأنه قد جرى منذ ٣١ أيار/مايو احتجاز ما يزيد على ٦٠٠ شخص ومصادرة أكثر من ٦٠٠ بندقية، و ١ ٤٠٠ قنبلة، و ١ ٠٠٠ قطعة سلاح مضاد للدبابات، و ١٣٩ ٠٠٠ طلقة ذخيرة في كافة أنحاء كوسوفو، وبصفة رئيسية في منطقة الحدود. وفي حالة احتجاز القوة لأفراد وتوافر أدلة كافية على وجود نشاط جنائي، فإن البعثة ملتزمة بالتحقيق في هذه الحالات إلى أقصى درجة يتيحها القانون الواجب التطبيق في كوسوفو.

ويساور البعثة قلق من جراء استمرار إغلاق الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، نتيجة عن حواجز الطرق المقامة داخل البلد. فلا يؤثر إغلاق الحدود فقط على قدرة البعثة على القيام بعملياتها في ظروف مُثلى وإنما له أيضاً عواقب سلبية بالنسبة لاقتصاد كوسوفو على المدى الطويل.

وأود أن أقول كلمات قليلة عن اقتصاد كوسوفو. يأتي إغلاق الحدود هذا في وقت تم فيه قبول آليات جباية الضرائب، وخاصة في الجزء الشمالي من كوسوفو. وقد تقدم ٢٧٠ شخصاً من صرب كوسوفو لشغل الوظائف الشاغرة الـ ١٧ في دائرة جمع الضرائب والجمارك التابعة للبعثة. وهذا من شأنه تحسين الموارد المتاحة من الضرائب التي يتم جمعها عن طريق البعثة. وقبل نهاية تموز/يوليه بقليل تجاوز الدخل الإجمالي الذي تم تحصيله حتى الآن بواسطة البعثة مستوى الـ ٢٠٠ مليون من الماركات الألمانية. وهو أكثر من ضعف مبلغ الإيرادات التي تم تحصيلها خلال نفس الفترة من العام الماضي، وهكذا فمن الواضح أن هذا ينمّ عن إحراز قدر كبير من التقدم.

وجـار بـذل الجـهود لاجتـذاب الاسـتثمار إلى كوسـوفو ولتعزيـز الأنشـطة الاقتصاديـة، ولا سـيما مـن خلال إضفاء الطابع التجاري على الشركات. وقد مرت تسع منـها حـتى الآن بهـذه العمليـة. ونتيجـة عـن هـذه التدابير المختلفة، تحقق ما نسبته ١٨٠ في المائة من النمو في الوظـائف في الصناعـات المعنيـة، وليـس هـذا بـالقدر الهيّن. وقد ولّد الاستغلال التجاري مزيداً من الاستثمار كما أدى إلى إحراز تقدم في القطاع المصرفي. وقد أقرت هيئة المصـارف والمدفوعـات في كوسـوفو إنشـاء فرعـين جديدين لمصـرف كوسـوفو الجديـد. وقـد أفيـد كذلـك بإحراز تقدم كبير في قطاع النقل. ففي شهر تموز/يوليه وحـده قـام مطـار برسـتينا بـالإجراءات اللازمـة لـ ٠٠٠ ١١٥ مسافر، مسهماً بدوره في تحصيل إيرادات كوسوفو. وأصبح قطار الركاب بين برستينا وبيك الآن خدمة منتظمة. وافتُتح نفق للقطارات في شمال كوسوفو قد يجعل في الإمكان ربط كوسوفو بصربيا ذاتها.

وختامـاً أود أن أقـول إن نـبرة التفـاؤل المشـوب بـالحذر الـتي بـدت خـلال الإحاطـة الإعلاميـة السـابقة للمجلس في نهاية تمـوز/يوليـه قـد خففـت منـها مؤخـراً الأرقـام الـتي أعطيتكـم إياهـا منذ برهـة فيمـا يتعلـق بقيـام صـرب كوسوفو بتسجيل النـاخبين. وكنـا نـود أن تكـون تلـك الأرقـام أعلـى بكثـير. ولكـن يحدونـا الأمـل في أن تسـاعد الإشـارات الواضحـة القادمـة مـن بلغـراد علـى عكـس مسـار هـذا الاتجاه غير المرضي حالياً مـن حيـث التسجيل السابق للانتخابات. وقد أحرز بعض التقدم في العديد من مجالات الاهتمام المتبادل لدى جميع الطوائف. ويخطر ببالي، كمثال على ذلك، الأشـخاص المفقـودون والعائدون.

بيـد أنـه يجـب التسـليم بـأن مـن غـير الواقعـي أن نتوقـع حدوث تطورات كبرى في فترة وجيزة جداً مـن الزمن. فلا يمكن أن تتغير الحالة في كوسوفو إلا تدريجياً. فاكتسـاب التسـامح واحـترام الآخريـن يسـتغرقان بعـض الوقت. وهما لا ينشآن بين عشية وضحاها. ولا يمكن أن يتحققا إلا من خلال مشاركة الجميع في تشكيل مستقبل كوسوفو. ولهذا السبب نجدد مرة ثانية نداءنا بتسـجيل الناخبين على نطاق واسع داخل الطوائف المعنية ونهيب بجميع تلك الطوائف أن تشارك في الانتخابات.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وأود أن أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

السـيد هيـوم (الولايـات المتحـدة) (تكلـم بالانكليزيـة): وأود أيضـاً أن أشـكر وكيـل الأمـين العـام غينـو علـى الإحاطـة التفصيليـة الـتي قدمـها بشـأن التقـدم الـذي أحرزتـه بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو في تنفيـذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونثـني علـى الممثل الخـاص للأمين العـام، هـانس هايكـيروب، لتعرضـه لبعض المسائل الأكثر تعقداً في عملية إرساء دعائم الحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو.

وتشـكّل الانتخابـات القادمـة الأولويـة العليـا في الوقـت الراهـن، وهـي أولويـة تلقـى التـأييد الكـامل مـن حكومـتي. فنحـن نؤيـد الجـهود الـتي تضطلـع بهـا البعثـة لتبسـيط البيروقراطيـة الإداريـة في كوسـوفو أثنـاء نقلـها السـلطة إلى حكومـة منتخبـة ديمقراطياً، على النحو الـذي يجمله وضع إطار قانوني دستوري.

وقد فتحت التغييرات السياسية على مدى العام المنصرم الباب أمام البعثة لتعزيز علاقاتها بالطائفة الصربية ولطمأنـة صـرب كوسـوفو علـى مكـانهم الـذي يسـتحقونه في كوسـوفو متمتعـة بالديمقراطيـة. وقـد بـدأ صـرب كوسوفو التسجيل لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أثني على ملاحظات وكيل الأمين العام في التأكيد على أهمية التقدم المحرز لعودة الصرب واستمرار اهتمام الأقلية في كوسوفو بالإضافة إلى مشاركتهم الكاملة في الانتخابات. وقد ساعدت الحكومة اليوغوسلافية على تشجيع هذه العملية، بالإعراب عن تأييدها للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بأوضح العبارات. وعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تستمر في حوارها البناء مع بلغراد. ونرحب بتعيين نائب رئيس الوزراء، السيد كوفيش بوصفه الرئيس الجديد لمركز التنسيق الخاص بكوسوفو وندعم بشكل كامل جهود الممثل الخاص، السيد هايكروب لإقامة علاقة بناءة مع بلغراد.

ومما شجع أعضاء المجلس مناقشاتهم خلال زيارتهم لبلغراد في حزيران/يونيه. وأود أن أؤكد مجددا تشجيع حكومتي لتصدي بعثة الأمم المتحدة الكامل للمجالات الأولوية الخمسة لحكومة يوغوسلافيا فيما يتعلق بكوسوفو، وهي المجالات التي أوضحها الرئيس كوستانيتشا خلال زيارة حزيران/يونيه. وأشعر أيضا بالرضا نتيجة للتقدم الذي تم إحرازه اليوم، والذي أشرت إليه فعلا.

وناقش المجلس خلال زيارة حزيران/يونيه مع وزير الخارجية، سفيلاتوفيتش القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، وأود أن أشير إلى تأييد حكومتي الكامل لرفع حظر الأسلحة في هذا الوقت.

ولا يزال الأمن العام وحكم القانون على رأس أولويات بعثة الأمم المتحدة. وتوفر التنظيمات الجديدة المتعلقة بضبط الحدود، والتطرف وحيازة الأسلحة غير الشرعية لبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو أدوات قيمة لمقاومة العنف ومنع انتشاره خارج حدود كوسوفو. وندرك أن بعثة الأمم المتحدة قد حققت تقدما في سلسلة أخرى من الأنظمة ضد الجريمة المنظمة، ونأمل بأن تصبح قانونا قريبا.

وعلى بعثة الأمم المتحدة أن تستمر في جهودها لتدعيم السلطة القضائية وزيادة عدد القضاة والمدعين العامين الدوليين. ونشيد بتعيين جان - كريستيان كادي بوصفه الرئيس لجهاز القانون والقضاء الجديد ونتطلع إلى تعيين فرد ذي مؤهلات رفيعة لرئاسة دائرة الشؤون القضائية في بعثة الأمم المتحدة. ونثني أيضا على بعثة الأمم المتحدة للاستخدام التام لهذه السلطات وذلك بمصادرة شحنات الأسلحة واحتجاز الأفراد الذين يشكلون خطرا على السلم والنظام في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وفي كوسوفو. ويجب أن تكون بعثة مراقبة الحدود في قمة أولويات قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ستكمل عملية ''الحصاد الأساسي'' التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي عمليات قوة كوسوفو في كوسوفو وتتصدى لنفس المشاكل من الجانب المقابل للحدود.

وقد عملت حكومتي على العديد من الجبهات لتقليل حدة العنف في كوسوفو. وأصدر الرئيس بوش أوامر تنفيذية بوقف الأفراد في الولايات المتحدة من دعم المجموعات التي تستخدم العنف، ومنع دخول المشتبه في تطرفهم إلى الولايات المتحدة. ونؤيد سيطرة أكثر شدة على قوات حماية كوسوفو، وقمنا بتوفير المساعدة لرفع مستوى السيطرة الداخلية على قوات حماية كوسوفو. وقمنا بتشجيع القادة الكوسوفيين على الإعراب عن آرائهم علنا ضد العنف وعن دعمهم لاتفاق الإطار الذي تم توقيعه مؤخرا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وستستمر حكومة الولايات المتحدة في دعمها لبعثة الأمم المتحدة في جهودها للتنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولضمان الديمقراطية وحكم القانون كأساس لمستقبل كوسوفو.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد غينو لإحاطته الإعلامية حول الوضع في

كوسوفو، والأمور ذات الصلة بالوضع في أجزاء أخرى من المنطقة، وبشكل خاص في مقدونيا.

أود أن أشير أولا إلى الجزء الرئيسي من الإحاطة الإعلامية، وبشكل خاص، الإعداد للانتخابات في كوسوفو. وهي من أكثر الأمور أهمية، وبالرغم من إحراز بعض التقدم في العملية التي ستؤدي إلى الانتخابات، فإن علينا أن نقول إن الوضع بشكل عام لا يشجع على التفاؤل.

وكما تعلمون، فإنه خلال تسجيل الأفراد الصربيين وغيرهم من المجموعات غير الألبانية بتاريخ ١٧ آب/أغسطس، أي قبل ثلاثة أشهر، من إجراء الانتخابات، تم تسجيل أكثر من ٢ ٠٠٠ فرد من الأقليات الصربية والغجرية والتركية وغيرهم من الأقليات أي ما تعداده ٢ ٠٠٠ شخص، وهذا رقم ينبيء عن نفسه.

وأسباب هذه الحالة، وهذه ليست السنة الأولى التي نتحدث فيها عن هذه الأسباب تتضمن عدم علاج مشكلة الأمن في كوسوفو على نحو واف. ولا يتم ضمان عودة اللاجئين؛ والأعداد التي قدمها السيد غينو حول العودة المنظمة تعتبر تافهة، ولا يتوفر الأمن ولا حرية التنقل للأقليات في الإقليم. وكل هذا أمر معروف لكم. ومن الصعب الحديث عن أي عملية انتخابية ديمقراطية ما لم يتم ضمان هذه الأوضاع.

ويمكن أن يؤدي إجراء الانتخابات في هذه الأوضاع في تشرين الثاني/نوفمبر إلى ازدياد النزعة الانفصالية في كوسوفو. وعلى بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو أن تزيدا من نشاطاتهما بشدة لحل مشكلة الأمن هناك، ومشكلة العودة، وحرية التنقل، وعليهم أن ينجزوا ذلك قبل الانتخابات بكثير.

ونستطيع القول إن الشيء الرئيسي الذي لا لبس فيه هو دعوة حكومة يوغوسلافيا لصرب كوسوفو للمشاركة في الانتخابات. وبأبسط تعبير سنكون ساذجين إذا اعتقدنا أن هذا سيحل جميع المشاكل. وإننا نلحظ بأن بعثة الأمم المتحدة تتخذ خطوات معينة لإقامة حوار مع حكومة يوغوسلافيا. غير أنه من الواضح أن هذه الخطوات غير كافية.

وفي نفس الوقت يقوم رئيس بعثة الأمم المتحدة باتخاذ قرارات أخرى تخلق منغصات إضافية في العلاقة بين بعثة الأمم المتحدة وبلغراد. وأشير هنا إلى إقامة مراكز جباية ضرائب على الحدود الإدارية مع صربيا. وأشير إلى فرض نظام إشعار لسفر المسؤولين عن يوغوسلافيا إلى كوسوفو قبل ٩٦ ساعة. ونشعر بالقلق لعدم إقامة بعثة الأمم المتحدة علاقات عادية حتى الآن مع لجنة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الخاصة بكوسوفو. ونشارك أمل العديدين بشأن تعيين السيد كوفيتش رئيسا لمركز التنسيق لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا الخاص بكوسوفو. غير أنه من الواضح أن هذا المنصب بحد ذاته لا يمكن أن يحل جميع المشاكل الخطيرة الباقية.

والضمان الرئيسي للنجاح في نهاية المطاف هو الالتزام الدقيق والشامل للجميع بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتعاون المناسب بين بعثة الأمم المتحدة وبلغراد. وأود أن أضيف بأنه على جميع المشاركين في عملية التسوية إظهار أكبر قدر ممكن من المسؤولية.

وفي هذا السياق، فإن القرار الذي اتخذه رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا يضيف إلى التفاؤل بأنهم قادرون على تقديم الشهادة بمشاركة حزب متطرف يعرف بحركة كوسوفو الوطنية في الانتخابات. من الواضح أن ذلك خطأ، وأنه يجب إصلاح ذلك الخطأ. وإلا فسيكون لدينا الانطباع بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعترف رسميا

بشرعية هيكل يمثل المتطرفين الألبان، وأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشجع مثل هذه الهياكل.

إنه لا يمكن النظر إلى الوضع في كوسوفو بمعزل عن الوضع في المنطقة ككل، وهذه نقطة أكد عليها السيد غينو والسفير هيوم. ومن الواضح للجميع وجود علاقة بين الصراع في مقدونيا والوضع في كوسوفو، لأن كوسوفو أصبحت قاعدة خلفية للمجموعات الألبانية المسلحة في مقدونيا.

ومن شأن كل هذا أن يلقي الضوء الساطع على الفشل في إيجاد حل لمشكلة نزع أسلحة المجموعات المسلحة في كوسوفو، والقضاء على تشكيلاتها المسلحة غير الشرعية. وإننا على اقتناع بأنه بات على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو أن تتخذا خطوات قوية إضافية في هذا المجال.

ولا يساورنا أي شك في أنه لا يزال من الضروري وقف انتشار المتطرفين من جزء إلى آخر في المنطقة وتسترهم وراء أكثر من غطاء لإخفاء أنشطتهم الإرهابية. وسأضرب لكم مثلا واحدا. في ١٣آب/أغسطس، قامت القوات الروسية المشاركة في قوة كوسوفو باعتقال اثنين من ألبان كوسوفو في منطقة كوسوفسكا كامينيتشا على الحدود الإدارية مع صربيا. وكان بحوزة أحد المعتقلين سلاح آلي وذخيرة وسترة واقية من الرصاص والزي العسكري الخاص بجيش التحرير الوطني. وقد اعترف بأنه جزء من السرية ١١١ التابعة لأحد ألوية جيش التحرير الوطني، الذي يشن عمليات قتالية في مقدونيا في منطقة اراسينوفو. وفي حزيران/يونيه الماضي، كان هذا الشخص واحدا من المقاتلين الذين سمح لهم بمغادرة الحافلات التي اعترضها المقدونيون في منطقة أراسينوفو. وها هو الآن قد ظهر في كوسوفو في منطقة الحدود الإدارية مع صربيا ومعه أسلحته ولباسه العسكري.

هذا مثال واحد يوضح أن المشكلة ما زالت قائمة، ولا بد من إيجاد حل لها.

ونحن نعلم أنه خلال العملية التي بدأت للتو في مقدونيا، يفترض من جيش التحرير الوطني أن يسلم الأسلحة التي في حوزة مقاتليه. ويتعين على القائمين بهذه العملية، التي يطلق عليها الحصاد الأساسي، التأكد من عدم تكرار التجربة المؤسفة التي حدثت في كوسوفو، عندما أعلن رسميا أن جيش تحرير كوسوفو قد انتزعت ملابسه العسكرية وتم تجريده من السلاح وحله. ولكن اتضح، في واقع الأمر، أن هذا الجيش أبقى على هياكله التنظيمية وعلى أسلحته وإمكانيات حصوله على شحنات جديدة من الأسلحة، واحتفظ أيضا بقدرته على زعزعة الاستقرار في أجزاء مختلفة من منطقة البلقان.

بالنسبة إلى مقدونيا والعملية الجارية هناك، أود أن أضيف أننا نشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة إلينا عن وجود محاولات لإنشاء جيش آخر في مقدونيا – الجيش القومي الألباني – الذي يحاول أن يضم تحت لوائه أكثر المقاتلين تشددا والإبقاء على المتطرفين على أهبة الاستعداد القتالي. وهذا أمر لا يمكن أن يسمح به. لقد أكدنا مرارا وتكرارا أننا نؤيد رفع الحظر على الأسلحة الذي فرض بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) ضد حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ونؤيد النداء الذي وجهه السفير هيوم من أجل حسم هذه المسألة في أسرع وقت ممكن. وفي الوقت الذي نؤكد فيه موقفنا مجددا، نعتقد أنه لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن الوجود الدولي في كوسوفو يجب أن يتخذ إجراءات حاسمة للغاية لوقف أي تدفقات محتملة للأسلحة قد تكون في طريقها إلى تلك الجماعات الإرهابية من ألبان كوسوفو ، لأن الحظر العسكري يجب أن يظل ساريا بالكامل بالنسبة لهذه الجماعات.

كل هذا مطلوب من أجل قطع قنوات الدعم المادي والمالي من أراضي كوسوفو إلى دعاة التطرف والإرهاب والانفصال في منطقة البلقان. ونحن على اقتناع بأن التسوية الدائمة لمسألة جيوب التوتر الكوسوفية – المقدونية في المنطقة لا يمكن أن تتم إلا في سياق أعم في منطقة البلقان، وأن هذا الهدف ينبغي السعي إلى تحقيقه من خلال المبادرة الروسية: أي إبرام اتفاق ملزم قانونا لتعزيز أمن وسيادة جميع البلدان في المنطقة، وأن تعقد قمة للبلقان بمشاركة دولية، تحقيقا لهذه الغاية. ونعتقد أن الاقتراح الروسي هذا ما زال وجيها.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد غينو على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي وافانا بها عن التطورات في كوسوفو. وإن وفد بلادي يثني عليه وعلى سائر فريق معاونيه للجهود التي يبذلونها لإحاطة أعضاء المجلس علما بالمتغيرات التي تمر بها هذه المنطقة وغيرها.

في الوقت الذي يتابع فيه المجتمع الدولي عن كثب تطورات الوضع في البلقان، وبصفة خاصة الانتخابات العامة التي ستجري في ١٧تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في كوسوفو، يرحب وفد بلادي بالحالة الجيدة التي بلغتها الاستعدادات المتخذة من أجل هذه الانتخابات. كما يسرنا أن نلاحظ التوجه الإيجابي والمفيد الذي تتخذه الأطراف المعنية كافة. إن هذا التوجه يضمن مشاركة واسعة النطاق من جانب كل العناصر العرقية في كوسوفو ويبشر بنجاح عملية الانتخابات برمتها.

ونرحب بالقرار الذي اتخذته هنا الأحزاب السياسية لصرب كوسوفو بالاشتراك في الانتخابات. وإننا على اقتناع بأن هذا القرار الحكيم، الذي ما فتئنا نشجعه، سيترك آثارا هامة على مستقبل الإقليم، بصفة عامة، وعلى مشاركة الأقليات العرقية في الهياكل السياسية الجديدة التي ستنشأ بعد الانتخابات بصفة خاصة. والغرض من تلك الهياكل السياسية الجديدة هو أن تكون ممثلة للسكان وأن تضمن حق جميع سكان كوسوفو في السلامة والأمن، واحترام الاختلافات فيما بينهم والمشاركة في حياة عامة صحية. ومن الواضح أن الأولوية لهذه الهياكل السياسية الجديدة تتمثل في القضاء على الأحقاد والاتجاهات القائمة على الاعتبارات العرقية، وتشجيع التعايش السلمي. ومن شأن الاشتراك الواسع النطاق في العملية الانتخابية أن يضمن نجاحها ويضفي عليها الشرعية اللازمة. ونحن نشجع على استمرار الاتصالات بين قيادة قوة كوسوفو والسلطات في بلغراد بغية تحسين التنسيق في إطار الاستعداد للانتخابات.

ويعرب وفد بلادي عن القلق مرة أخرى لأعمال العنف الجارية. ونحن نأسف لهذا الاتجاه، لأن ضحاياه الرئيسيين هم من المدنيين. ونعتقد أن اقتراب موعد الانتخابات يثير جوا من التوتر، الأمر الذي ينبغي أن نستعد له. ولا بد من زيادة اليقظة بغية التصدي لأي عنف محتمل. وفي رأينا أن هذا العنف يرجع إلى غياب الثقة الذي لا يزال سائدا بين المجموعات العرقية. ويمكن إعادة هذه الثقة، بصفة خاصة، بالقضاء على بؤر التوتر وتعزيز تدابير بناء الثقة بين سكان كوسوفو. ونرحب بالتوقيع على اللائحة الجديدة ٢٠٠١/١٧، لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي ترمي إلى وضع القواعد بشأن بيع الممتلكات في المناطق المختلطة الأعراق للتأكد من سلامة المعاملات التي تشتمل على ممتلكات لأقليات في تلك المناطق المتعددة الأعراق، وبالتالي الحفاظ على الطابع متعدد الأعراق للإقليم.

إن مسألة اللاجئين والنازحين ما زالت تقلقنا. ونعتقد أنه لا بد من التعجيل بعودة اللاجئين والنازحين، وضمان ظروف الأمن المثلى لهم، خاصة في المناطق التي يشكلون فيها أقلية. ويجب تمكين اللاجئين بعد عودتهم من

استعادة ديارهم، كما يجب أن ترد لهم حقوقهم. وفضلا عن ذلك، نعتقد أنه مع اقتراب فصل الشتاء، ينبغي أن تكون بعثة الأمم المتحدة على استعداد لأن توفر لهم أفضل ظروف ممكنة للمعيشة.

ومن الضروري معالجة مسألة السجناء والمفقودين بالسرعة الواجبة وقبل الانتخابات. إن السعي إلى حل الجوانب الإنسانية التي تنطوي عليها مسألة كوسوفو سيقطع شوطا طويلا على طريق المصالحة بين الطوائف العرقية المختلفة.

ووفدي سعيد بالتقدم الاقتصادي المحرز في الشهور الأخيرة في كوسوفو. ولقد شهدت بنفسي، أثناء زيارة أعضاء مجلس الأمن لكوسوفو، هذه الروح الاقتصادية الجديدة، التي نشجعها وينبغي الحفاظ عليها.

إن الانتقال من التعمير الطارئ إلى مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادي أمر سليم لكوسوفو ولمنطقة البلقان برمتها. ونحن مقتنعون بأنه سيتم الإحساس بالأثر الإيجابي لهذه القرارات بسرعة كبيرة.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية التي قدمت تقريرا مفيدا عن آخر تطورات الحالة في كوسوفو وما حولها وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

والقضية الأولى التي أود التركيز عليها هي الإعدادات الجارية الآن للانتخابات على نطاق كوسوفو بأسرها والتي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر. ويسعدنا ملاحظة بعض التطورات الإيجابية في تلك العملية. ومع ذلك فنحن نقر بأن هناك عددا من التحديات التي تواجهنا.

إننا نؤمن بشدة أن المشاركة الكاملة لكل الطوائف في العملية السياسية ضرورية لضمان انتخابات ديمقراطية وشفافة وعادلة ولاستعادة الاستقرار في كوسوفو متعددة العرقيات. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتصالات المستمرة التي يجريها رئيس إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، السيد هايكروب، بالزعماء الصربيين بهدف تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة في انتخابات الإقليم.

وفي ظل هذه الخلفية يعترينا قلق شديد إزاء الأنباء حول أعمال العنف المرتبطة بالتعصب العرقي التي ما زالت مستمرة في كوسوفو. ونؤكد على أن هذه التطورات بالغة الخطورة وهي تزعزع الجهود الجارية حاليا لخلق مناخ مؤات للانتخابات التي تضم الجميع.

والتحدي الآخر الهام هو عملية السلام الشاملة في كوسوفو وإيجاد الظروف الآمنة والسليمة للعودة الناجحة والمستدامة لصرب كوسوفو الذين شردهم الصراع إلى ديارهم.

وما زالت قضية المفقودين تتصدر جدول أعمال كوسوفو بوصفها جانبا هاما يساعد على المصالحة.

ومن بين آخر التطورات في كوسوفو أزعجنا كثيرا نبأ تعرض حفظة السلام الدوليين الذين يقومون بدوريات الحراسة على الجانب الكوسوفي من الحدود مع مقدونيا للهجوم من الثوار الألبان العرقيين الذين يحاولون عبور الحدود بشكل غير قانوني. وسوف نغدو ممتنين إذا أمكن للأمانة العامة أن تعطينا أية معلومات متاحة تتعلق بهذا الحادث. وللأسف يؤكد الحادث مرة أخرى على العواقب الإقليمية للوضع في كوسوفو.

ويعترينا قلق خاص إزاء استمرار انعدام الأمن في مقدونيا المجاورة. ولقد أعاد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الأخير الذي يرحب بالتوقيع على اتفاق الإطار التأكيد على سيادة ووحدة أراضي مقدونيا وأعرب عن دعمه لأعمال رئيس وحكومة مقدونيا الرامية إلى حل الأزمة. ولأن

أوكرانيا مؤيد قوي لوسائل التسوية السياسية السلمية في ذلك البلد فهي ما زالت ملتزمة بدعم الطموحات المشروعة لجمهورية مقدونيا إلى حماية سيادتها وسلامة أراضيها ممن يتبعون السبيل الخطير لحل المشاكل بالقوة. ومنذ التوقيع على اتفاق الإطار بشأن تسوية الأزمة يحظى تنفيذه بأولوية.

إننا نرحب بالجهود التي تبذلها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي لمساعدة الحكومة المقدونية في تخفيف حدة الوضع ونشيد بالتزامهما بدعم أمن البلد واستقراره وسلامة أراضيه. ويحدونا الآن، مع البدء في عملية بعثة الناتو لنزع السلاح "الحصاد الضروري"، أمل كبير في أن تتحسن الحالة الأمنية هناك.

وعلاوة على جهود الناتو، ترد أنباء تفيد بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تفكر في القيام بدور لرصد عملية السلام في مقدونيا. وسيكون من المفيد الحصول على المزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي بداية أن يشكل وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية. لقد كانت كالمعتاد إحاطة إعلامية ممتازة ونافعة ومفيدة، وأود التأكيد مباشرة على دعم المملكة المتحدة لجهود بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام من أجل السلم والاستقرار في كوسوفو.

وأريد بالفعل خلال هذا البيان المقتضب التركيز فقط على الانتخابات وما قيل عن امتداد الصراع إلى داخل مقدونيا، وذلك لأن ممثل بلجيكا سيتكلم في وقت لاحق في النقاش باسم الاتحاد الأوروبي، وأنا أؤيد ما سيقوله.

أولا، الانتخابات. إننا نرحب كثيرا بالدعم الذي أعطته سلطات بلغراد لعملية تسجيل صرب كوسوفو قبل الانتخابات لمجلس كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر. وستكون هذه الانتخابات بمثابة خطوة صحيحة وهامة في إعادة مسؤولية كبيرة عن الحكم الذاتي إلى شعب كوسوفو، ويجب أيضا ألا ننسى أن الانتخابات فرصة هامة جدا لرسم مستقبل كوسوفو.

ولكي يكون واضحا أنه لا بد أن تنشأ كوسوفو بوصفها مجتمعا متعدد العرقيات، يجب أن تشارك كل الجماعات العرقية في الانتخابات. وإذا لم تشارك سيتمكن الذين يؤيدون قيام دولة مستقلة أحادية العرق من الزعم، ولديهم بعض التبرير، بأن الجماعات العرقية الأخرى ليس لديها اهتمام طويل الأجل بكوسوفو. ولذلك من الأهمية الحيوية لسلطات بلغراد أن ترسل إشارة في أقرب وقت ممكن بدعمها لمشاركة صرب كوسوفو وغيرهم في التصويت بالانتخابات، وليس لمجرد تسجيل أنفسهم.

وربما أصاب السفير لافروف بقوله إن الإشارات الواضحة من بلغراد، سواء بضرورة التسجيل أو بضرورة التصويت، قد لا تحل كل شيء. إلا أنها بالطبع عنصر بالغ الأهمية في المعادلة، ومن جهتنا فنحن نحث بلغراد بشدة على إعلان وجهات نظرها وعلى المساعدة في هذا المجال.

كذلك نرحب بالاجتماعات بين الممثل الخاص هايكروب ونائب رئيس الوزراء الصربي كوفيتش، بتاريخ ١٥ و ٢٥ آب/أغسطس، عقب تعيين السيد كوفيتش رئيسا للجنة التنسيق اليوغوسلافية من أجل كوسوفو. وهذه الاجتماعات، كما قال وكيل الأمين العام غينو، تطورات مفيدة جدا. ومن الأنباء السارة جدا أيضا أن بعثة الأمم المتحدة وسلطات بلغراد تعمل معا بشكل إيجابي وعلى وجه السرعة لإيجاد حلول عملية لمعالجة الشواغل الصربية المعلنة بشأن الأمن وعمليات العودة والمفقودين.

وكنت ممتنا بشكل خاص لوكيل الأمين العام غينو على تناول النقاط الخمس التي أثارها مع بعثة مجلس الأمن الرئيس كوستونيتشا. وكما قال السفير هيوم، أعتقد أنه من

الأهمية أن نستمر في تذكير أنفسنا بتلك النقاط بوصفها شواغل أعلنتها السلطات في بلغراد.

وينبغي أن يتوقف التطرف والعنف المدفوع بالنزعة العرقية. ولا يجوز أن يسمح للجماعات الصغيرة من الألبان المسلحين بزعزعة استقرار المنطقة. وهكذا فإننا نرحب بنجاح قوة كوسوفو في الأيام القليلة الماضية في اعتقال المتطرفين الألبان الذين يعبرون إلى كوسوفو من مقدونيا وهم مسلحون بكميات كبيرة من السلاح والذخيرة. ومن الأهمية بمكان أن يستمر هذا الجهد.

واستمعت أيضا باهتمام إلى ما قاله وكيل الأمين العام عن تبادل المراسلات، التي تم إطلاع المجلس عليها. بين الأمين العام والرئيس تراجكوفسكي والأعضاء الآخرين بحكومة مقدونيا. ومن المهم بصورة واضحة وجوب بناء علاقة وثيقة ومنسجمة بين الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو، والسلطات المقدونية حتى يمكن فهم اهتمامات الطرفين بالكامل وحتى يمكن، عند الضرورة، اتخاذ الإجراء السليم للاستجابة لتلك الاهتمامات. وأعرب، كخطوة أولى، أن زميلنا المقدوني، الذي سيتكلم بعد قليل في المناقشة، سيبذل أقصى جهد لإقامة علاقات وثيقة وودية مع إدارة عمليات حفظ السلام حتى مطمئن أن الأمور تسير على ما يرام.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غينو، على عرضه الشامل. ونحن نقدر الجهود الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتحقيق التنفيذ الشامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والتقدم المحرز في هذا الصدد.

وأود اليوم أن أتطرق إلى موضوعين. يتعلق الموضوع الأول بالانتخابات. لقد دأبت الصين على تأكيد أهمية مشاركة الأقليات بما يضمن عدالة الانتخابات وإنصافها. ولكننا نشعر بالقلق من أن عدد أعضاء الأقليات الذين سجلوا لا يزال منخفضا. ويجب على الإدارة المؤقتة أن تتخذ تدابير إضافية لضرب الأنشطة الإجرامية، وتحسين محيط الأمن في كوسوفو، والنهوض بالمصالحة الوطنية، وبناء الثقة المتبادلة، بما يخلق ظروفا يستطيع اللاجئون فيها العودة، وتمكن أعضاء الأقليات من المشاركة في الانتخابات. وهنا ينبغي للإدارة المؤقتة مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

أما النقطة الثانية فتتصل بتدفقات الأسلحة غير المشروعة. وعندما يتصل الأمر بالقضايا الأمنية، فإن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ترتبط عن كثب بمنطقة البلقان كلها. وللمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة، من المهم جدا منع تدفقات الأسلحة غير المشروعة في مناطق الحدود بين كوسوفو ومقدونيا، ووقف مصادر توريد الأسلحة غير المشروعة. ومن رأينا أن الإدارة المؤقتة تستطيع، وينبغي لها، اتخاذ تدابير أكثر فعالية في هذا الشأن. ونأمل، مثل البلدان الأخرى، أن تكون جهود ضبط الأسلحة غير المشروعة الموجودة في أيدي الأقلية الألبانية ناجحة بما يخلق ظروفا مؤاتية لتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مقدونيا ويحافظ على سلام المنطقة واستقرارها.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكيزية): يود وفدي أن يشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد غينو على عرضه المفيد هذا الصباح. ونحن نقدر بصفة خاصة تحليله المتعمق للحالة في كوسوفو.

في الاجتماع الأخير للمجلس بشأن هذا البند، والمعقود في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، كررنا نداءنا لمواصلة وتعزيز الحوار بين بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأكد

أعضاء المجلس أن تعاون بلغراد ضروري لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي هذا السياق، شهدت المناقشات التي جرت بالأمس في آخر جولة من هذه المحادثات بين الممثل الخاص للأمين العام السيد هايكروب ونائب رئيس الوزراء كوفيتش خطوة في الاتجاه السليم. ونحن نشجعهما على مواصلة جهودهما لتحقيق الأهداف المشتركة.

ويتمثل أحد اهتماماتنا الرئيسية في كوسوفو في هذه المرحلة الزمنية في الانتخابات المقبلة. وخلال بعثتنا إلى كوسوفو، أكدنا على ضرورة مشاركة كل المجتمعات بقصد إنجاح الانتخابات. ولقد أكدنا على أهمية دعم العملية الديمقراطية التي تضمن بأفضل صورة حقوق كل المجتمعات. وما فتئ تسجيل أفراد الأقليات مخيبا للآمال جدا. وتقدر بنغلاديش النداء الموجه في هذا الصدد إلى صرب كوسوفو في عطلة نهاية هذا الأسبوع من الرئيس كستونيتسه. ونحث سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على مواصلة تشجيع التسجيل لانتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر من قبل صرب كوسوفو والمشردين داخليا.

أود أن أبدي بضع ملاحظات عن مجالات محددة. أولا قضية الأشخاص المفقودين والمحتجزين. هذه قضية إنسانية. لقد أشرنا إلى هذه القضية الإنسانية خلال بعثتنا الأولى إلى كوسوفو، في العام الماضي. وكررنا هذه النقطة مرة أخرى هذا العام في بريستينا وفي بلغراد. ولقد سررنا من مقابلة رئيس الوزراء كوفيتش لممثلين لأسر الأشخاص المفقودين في غراكانيتشا. وهذه البادرات حاسمة في بناء الثقة وتيسير المصالحة. ونحن نشجع الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايكروب، ونائب رئيس الوزراء كوفيتش على العمل سويا بشأن هذه القضية ببعض التصميم.

ويتعلق المجال الثاني بحقوق أفراد الأقليات وبواجباتهم أيضا. لقد أكدنا دائما على أن من الأهمية بمكان التأكد من أن حقوق أبناء الأقليات تحترم. ويجب على أبناء الأقليات بدورهم أن يدركوا أنه لا بديل عن تكوين مجتمع متعدد الأعراق. ويجب على مجتمع صرب كوسوفو، بصفة خاصة، أن يندمج في الكيان الذي تكونه الإدارة المؤقتة بدلا من محاولة إنشاء كيانات موازية. وفي هذا الصدد نقدر الإدراك الذي تظهره بلغراد بشأن مسألة المؤسسات الانتقالية.

إن المبادرات التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايكروب، لحماية حقوق أبناء الأقليات تستحق منا الثناء. وينبغي لنا أن نقدم الدعم لتنظيم رصد مبيعات ممتلكات الأقليات في الأحياء المختلطة. وهذا تدبير موجب يستهدف منع المبيعات غير القانونية للممتلكات مما يلحق الضرر بحقوق الأقليات وبشخصية كوسوفو المتعددة الأعراق.

ويتصل المجال الثالث بالأمن والقانون والنظام. ونكرر أنه يجب ضمان ظروف آمنة للانتخابات. وسبق أن أوصينا بوضع استراتيجية شاملة لحسم الحالة المعقدة في متروفيتشا. وينبغي أن يكون التأكيد هناك على المبادرات المتعددة الأعراق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية مما يسهل إعادة بناء الثقة فيما بين المجتمعات. ونأمل أن يكون التقدم قد أحرز في ذلك الشأن.

ومن مصلحة كوسوفو أن تيسر اشتراك كل الطوائف في الانتخابات، وكذلك عودة اللاجئين والمشردين.

رابعا، فيما يتعلق بدور المجتمع المدني، كما أبرزنا خلال اجتماع المجلس السابق بشأن هذا البند، فإن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الإنسانية في كوسوفو، يشارك في الاتصال بالأفراد على اختلاف أعراقهم، في بناء الثقة، وفي المساعدة على المصالحة وتبني تسامح أكبر. وهذا معترف به تماما. وتلك المنظمات ينبغي أن تلقى دعم بعثة الأمم

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأن تلقى التشجيع من المجتمع الدولي.

سأختتم بياني بإبراز أن كل أبناء كوسوفو، بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية، ينبغي أن يقبلوا الإطار المنشأ بمقتضى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وينبغي أن يساهموا في التنفيذ الكامل لذلك القرار. ومن الأساسي لبلوغ هذه الغاية، تمثيل مختلف الطوائف في المؤسسات الانتقالية. ولذلك، فإن إجراء انتخابات ناجحة في كوسوفو يشكل أهم تحد يواجه البعثة وإن جاز لي القول، المجتمع الدولي. إنه أهم عمل بالنسبة لشعب كوسوفو. وسيكون خطوة هامة نحو السلام الدائم في البلقان.

السيد دونزيو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): فرنسا تنضم إلى الموقف الذي سيعرب عنه السفير دي روت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود فقط أن أدلي ببعض التعليقات من منظورنا الوطني. أولا، أشكر السيد جان ماري غينو على الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها توا. وأود أن أركز على مسألتين: الانتخابات والأمن.

فيما يتعلق بالانتخابات، أمامنا ٩٠ يوما فقط حتى يوم إجراء الانتخابات. والانتخابات تنبع من الإطار الدستوري الذي أعلنه السيد هايكروب. وهي بالنسبة لنا خطوة هامة جديدة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن ممتنون لجهود البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن هاتين المنظمتين تبذلان قصارى جهودهما لجعل الانتخابات ناجحة ولضمان أن يتم انتقال السلطة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت بطريقة منتظمة.

ولكن بينما يقترب ذلك الموعد، فإن التزام كل سكان كوسوفو، مهما كانت أصولهم العرقية، أمر لا غنى عنه. إن على كل الأطراف المعنية مسؤوليات في هذا الصدد. وفيما يتعلق بتسجيل أعضاء طائفة صرب كوسوفو، فقد اكتسب زخما؛ ونأمل أن يتسارع في الأيام والأسابيع القادمة، وأن تقرر الطائفة الصربية الاشتراك في الانتخابات.

إن كل مواطن كوسوفي، عن طريق الإدلاء بصوته يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، إنما يجعل صوته مسموعا. فكل صوت يحسب، وكل صوت له وزنه. والناخبون كافة، حتى يؤثروا على قرارات مؤسسات الحكم الذاتي في المستقبل، وحتى يشجعوا الآخرين على احترام مصالحهم، يجب عليهم أن يشاركوا في اختيار ممثليهم بطريقة ديمقراطية. ونود أن نردد نداء السيد جان - ماري غينو للطوائف العرقية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الطائفة الصربية، بالمشاركة.

ونحيي أيضا تعيين نائب رئيس وزراء صربيا، السيد كوفتش، رئيسا لمركز التنسيق الصربي لكوسوفو. وهذا تلته في الأسابيع الأخيرة محادثات بين السيد كوفتش والسيد هايكروب. وهذه الاجتماعات تطور إيجابي جدا. ونحن نشجع على تكثيف الحوار.

ثانيا، فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، نحن ممتنون لأن البعثة تصدر سلسلة من اللوائح لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في كوسوفو. والعنصر الجديد للشرطة والعدل التابع لبعثة الأمم المتحدة سيعزز التنفيذ السلس لتلك التدابير. ويجب أن نتأكد من أن اللوائح النافذة لا تدع مجالا يستغله المجرمون.

وقوة كوسوفو يجب أن تظل أيضا يقظة. ونحن ممتنون لأن قواتها على طول الحدود مع مقدونيا جرى تعزيزها مؤخرا. إن الحالة في مقدونيا تتطلب إيلاء اهتمام متزايد أمام الأنشطة غير المشروعة على طول حدود كوسوفو. وفي هذا الشأن، نرحب برد الأمين العام على رئيس جمهورية مقدونيا بشأن هذه المسألة، في جملة أمور.

لقد عمّق الاتحاد الأوروبي مشاركته في البحث عن حل سياسي في مقدونيا. والسيد سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والسيد فرانسوا ليوتار الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في مقدونيا، لا يزالان يشاركان مشاركة قوية على أرض الواقع إلى جانب السيد جيمس باردو، لتيسير الحوار بين الأطراف. وقد أسهم هذا في توقيع الفصائل المقدونية في سكوبيا على اتفاق ١٣ آب/أغسطس الذي يوفر أساسا لإصلاح شامل للدولة المقدونية.

ومنظمة حلف شمال الأطلسي تشارك الآن في جمع الأسلحة التي وافق جيش التحرير الوطني المقدوني على تسليمها. ويشارك في هذه العملية ٥٣٠ جنديا. وفرنسا تدعم أيضا جهود الاتحاد الأوروبي لتحقيق استقرار دائم في مقدونيا، وعلى وجه الخصوص عن طريق مؤتمر المانحين وتعزيز المعونة الإنسانية والاقتصادية.

ثالثا، أود أن أعود إلى مسألة القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). ترى فرنسا أيضا، بالاتفاق مع ما ذكرته روسيا والولايات المتحدة، أنه جرى الوفاء الآن بالشروط اللازمة للرفع غير المقيد لحظر توريد الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا. ونحن نأمل أن يتناول المجلس مسألة رفع الحظر بأسرع وقت ممكن.

السيد مارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام، السيد غينو على إحاطته الإعلامية للمجلس بشأن آخر التطورات في كوسوفو. لقد جرى إحراز تقدم ثابت بشأن تطور المجتمع المتعدد الأعراق في كوسوفو، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي لا بد من القيام به. وذلك واضح تماما من أنباء العنف في الإقليم. إن العنف المرتكب ضد الأقليات لا يزال يحيق بالإقليم ويعوق عمل بعثة الأمم المتحدة.

إننا نعترف بأن هذه الحوادث، وهي عادة متفرقة، تتركز في مناطق قليلة. وبأن البعثة لا تزال تضع الهياكل لتوفير المحافظة على القانون والنظام. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن حوادث العنف تحجب التقدم الهائل الذي أحرز حتى الآن.

إن وفدي يدين ما وصف بأنه القتل المروع الشنيع لخمسة أعضاء في أسرة ألبانية كوسوفية يوم ٢١ آب/أغسطس. وفي أوائل شهر آب/أغسطس وقعت قافلة صربية في كمين وجرح ثلاثة أفراد. والحوادث المزعزعة للاستقرار مثل هذه يجب ألا يسمح لها بأن تتكرر.

إننا نود أن نرى النظام القضائي وقد جرى تجهيزه للتعامل مع الحوادث المماثلة لهذه بطريقة ملائمة ومتناسبة. والبعثة يجب أن تزيد جهودها لتجنيد عدد أكبر من القضاة والمدعين العامين والمحامين الصرب لبناء نظام قضائي متعدد الأعراق يحظى بتأييد كل الجماعات العرقية. ويجب أن تواصل البعثة البحث عن سبل للسيطرة على العنف بين الطوائف بينما تستمر الأعمال التحضيرية لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر.

في بياننا الأخير بشأن كوسوفو في المجلس، ذكرنا مسألة مبيعات الممتلكات كمكون أساسي لضمان التعايش السلمي بين الجماعات العرقية في كوسوفو. وكنا نشعر بالقلق بشأن دلائل على أن بيع مساكن الأقليات قد يكون استخدم كمظهر من مظاهر التطهير العرقي. ولذلك، نرحب بالتوقيع مؤخرا على لائحة جديدة وضعتها البعثة لضمان أن تخضع كل العقود المقترحة لمبيعات ممتلكات في بعض الأحياء المختلطة في كوسوفو للمراجعة بشكل شامل من قبل موظف بلدي قبل الموافقة عليها.

فيما يتعلق بالعلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من دواعي تشجيع وفدي المحادثات التي جرت بين

نائب رئيس وزراء صربيا، السيد كوفتش، والممثل الخاص للأمين العام السيد هايكروب، ولقد كان رأينا أن طريق الحوار وحده يمكن أن يؤدي إلى التغلب على العقبات التي تعترض تحسين العلاقات مع صربيا، والتقدم بالمصالحة في كوسوفو. إن تلك المحادثات هامة لعملية الإعداد للانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر كما أن المناقشات عنصر هام لاشتراك الصرب وإلغاء الهياكل الأمنية والإدارية الموازية.

ونشجع إجراء المزيد من المحادثات المتكررة الرامية إلى ضمان تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بصورة تامة. ونرحب أيضا بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتلك المحادثات.

إننا نواصل رصد الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأثرها على الحالة في كوسوفو، مثل أثر الحالة في كوسوفو على جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولا يزال الأثر المترتب على حالة اللاجئين يشكل مصدرا للقلق، ونحيط علما بأن عودة اللاجئين المقدونيين تتوافق بصورة مباشرة مع فترات الهدوء النسبي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونحيط علما أيضا بأن نقاط عبور الحدود بين ذلك البلد وكوسوفو لا تزال مغلقة، مما يمنع الإمدادات الضرورية من قبيل الوقود من الدخول إلى كوسوفو ويؤدي إلى ترشيد الوقود هناك. وتبين التقارير أن إغلاق الحدود بين الإقليمين أعاق أيضا تناوب شرطة الأمم المتحدة. ومن الممكن أن يؤثر أيضا على شحن اللوازم الطبية. وسيكون من المفيد إذا تفضل السيد غينو بالتعليق على ما إذا كانت القيود المفروضة على شرطة الأمم المتحدة قد أثرت بصورة عكسية على حالة الأمن. وتؤيد جامايكا الجهود الرامية إلى إيجاد حل على جناح السرعة للصراع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، من أجل شعب ذلك البلد ومن أجل تحقيق الاستقرار في كوسوفو وفي سائر أنحاء المنطقة.

ونشعر بالتشجيع إزاء عودة عدد من اللاجئين الصرب مؤخرا إلى قرية أوسوجان. ونعرب عن الأمل في أن نرى قريبا حالة يتمتع فيها الصرب العائدون بحرية الحركة والسلامة والأمن.

ونشيد بالأعمال التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحن على علم بالصعوبات التي تواجهها بصدد تنفيذ واجباتها. ومن الواضح أن هناك مشاكل خطيرة يتعين على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تواجهها. ويحدونا الأمل أن يحدث تقدم كبير قبل إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أضم صوتي إلى أصوات زملائي للإعراب عن الشكر للسيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

نريد أن نبدأ باعتراف. أعتقد أن هذه هي المرة الثامنة التي نناقش فيها الحالة في كوسوفو منذ أن انضمت سنغافورة إلى المجلس، ومن الصعب علينا إلى حد كبير أن نجد شيئا جديدا نقوله. ولكن، استكمالا للسجل، أود أن أؤكد من جديد النقاط التي ذكرناها في الماضي بشأن هذه القضية.

غير أن هناك بعدا جديدا في اجتماعنا اليوم. ويتمثل ذلك البعد، حسبما أشار عدد من المتكلمين، في التطورات التي حدثت في مقدونيا. وقد قال الجميع، حسبما أعتقد، أن التطورات في مقدونيا ترتبط بالتطورات في كوسوفو. وهذا بوضوح عنصر متغير ينم عن عدم اليقين. ونرى أن من المفيد إثارة بعض الأسئلة في هذا المجال التي نأمل أن يتمكن أحد من الإجابة عليها - بالرغم من أني أعترف للسيد جان ماري غينو بأن تلك الأسئلة يصعب الإجابة عليها.

لقد أُحطت علما بحقيقة أن المجلس أصدر بيانا رئاسيا في ١٣ آب/أغسطس، أي قبل أسبوعين، رحب فيه بالتوقيع على الاتفاق الإطاري في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الذي وقّع عليه الرئيس ترايكوفسكي وقادة الأحزاب السياسية الأربعة. وحسبما أفهم - أي وفقا لأفضل ما لدي من معرفة بالرغم من أني لم أكن هناك في ذلك الوقت - أن ذلك الموضوع لم يناقش مناقشة موضوعية. وقد يكون من المفيد إجراء مناقشة موضوعية لهذا الموضوع. وسوف أشرح ذلك بقراءة فقرات قليلة من مقالة افتتاحية كتبها مؤخرا غارث إيفانز بشأن ذلك الاتفاق.

ولكن قبل أن أقرأ تلك الفقرات، أود فقط أن أثير مسألة إجرائية صغيرة. لقد قرأت الاتفاق الإطاري ولاحظت أن أول جملة فيه تنص على ما يلي:

”تؤلف النقاط التالية اتفاقا إطاريا من أجل ضمان مستقبل الديمقراطية في مقدونيا والسماح بإقامة علاقات أوثق وأكثر تكاملا بين جمهورية مقدونيا والجالية الأوروبية - الأطلسية“.

أنا مندهش إلى حد كبير بعبارة ”الجالية الأوروبية - الأطلسية“. هل هذه منظمة جديدة؟ هل لها عنوان؟ هل لها هيكل قانوني؟ أم أنها هيئة سياسية عامة؟ يهمني أن أعرف منشأ تلك العبارة.

ولكن، وبصدد العودة إلى الاتفاق، دعوني أقرأ ما ذكره السيد غارث إيفانز، رئيس فريق الأزمات الدولية.

”لقد تم التوقيع على اتفاق السلام لمقدونيا وفي غضون أيام قليلة، إذا لم تحدث أية عوائق أخرى، سيتواجد ٥٠٠ ٣ من أفراد القوات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي على الأرض لجمع أسلحة الثوار ذوي الأصول الألبانية. ولكن ما من مهتم بمستقبل البلقان هلل أو صفق لذلك الاتفاق.

وكثيرون على الجانبين حريصون جدا على مواصلة الكفاح، وبعثة الناتو، حسبما هي مشكلة في الوقت الحاضر، ليس لها لا الولاية ولا القدرة على إقرار سلام مستدام. هذه مقدونيا ٢٠٠١، ولكنها أشبه بالبوسنة ١٩٩٢، بشكل مثير للأعصاب.

”تتعرض أشياء كثيرة هنا للخطر أكثر من مجرد تفكيك بلد صغير فقير، بكل ما فيه تعاسة إنسانية. ومن المحتمل أن يؤدي الانهيار في مقدونيا إلى تأخير تحقيق بوسنة مستقرة ومتعددة الأعراق؛ وأن يلحق الضرر باحتمالات التفاوض بالطرق السلمية على المركز النهائي لكوسوفو؛ وأن يُعرض للخطر تحول صربيا الديمقراطي؛ وأن يلحق أضرارا بالغة بمصداقية الناتو في أوروبا وفيما وراءها“. (صحيفة وول ستريت، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، الصفحة ألف ١٦)

من الواضح أن لدينا بعض الأسئلة الصعبة جدا والتي يتعين إثارتها بشأن الاتفاق والأثر المترتب عنه على الحالة في كوسوفو. أربعة أسئلة تتبادر إلى ذهني عند قراءة الاتفاق.

السؤال الأول هو بعد أن شاركنا على الأقل في ثماني مناقشات بشأن كوسوفو، هل كان بمقدورنا في المجلس أن نتوخى بأية طريقة هذا البعد للمشكلة؟ وبما أن ذلك البعد يؤثر تأثيرا كبيرا على الحالة في كوسوفو في جميع مناقشاتنا، فلماذا لم نتوقعه؟ هذا سؤال يهم المجلس أن يطرحه لأننا، نُصدر من وقت لآخر، بيانات ومطالبات وإعلانات تصرح بأننا ينبغي أن نشارك في الوقاية من صراع مسلح. لماذا لم ننجح في هذه الحالة؟

والسؤال الثاني بطبيعة الحال ذي صلة وهو، ما هي صيغة العمل الوقائي الذي كان من الممكن أن يتخذه المجلس لو أنه أولى حقا اهتماما بجميع الإشارات الواضحة التي

أظهرت أن المتاعب كانت في المخاض على الحدود وأن بالمستطاع أن تمتد إلى كوسوفو؟

السؤال الثالث – وألاحظ هنا بطبيعة الحال أن المجلس رحب بمشاركة الناتو في مقدونيا والتي أعتقد بصراحة أنه ينبغي لنا جميعا أن نرحب بها – ربما يكون سؤالا قانونيا نظريا. هل يحتاج المجلس بأية طريقة إلى إضفاء الطابع الشرعي على ذلك العمل؟ أم أن دورنا هو مجرد الإحاطة علما به والترحيب به دون تأييده أو رفضه بأية طريقة؟ ما هو الدور التقني للمجلس عندما تتخذ المنظمات الإقليمية دورا قياديا في هذه القضايا الصعبة؟

ولدي أيضا سؤال رابع، ربما يكون أصعب الأسئلة جميعا. أنا أعتقد، إذا سارت كل الأمور على ما يرام وإذا نُفّذ الاتفاق وإذا نجحت عملية الحصاد الضرورية، ينبغي لنا أن نشيد بالناتو وأن نرحب بأنه تم بالفعل منع وقوع حالة خطرة جدا. ولكن إذا لم يتحقق ذلك، فمن الذي سيتحمل النتائج؟ هل سيتحمل المجلس النتائج ويقول، ''حسنا، مسؤوليتنا الآن أن نبحث الحالة ونبحث في ما نستطيع أن نفعله إزاءها''؟ إذا كانت هذه هي الحال، فكيف سنرتب لنقل المسؤولية عن القيادة، ومن الذي سيقوم بذلك ومتى؟

أدرك أن هذه الأسئلة ليست سهلة. ولست متأكدا من أن من العدل أن نسأل وكيل الأمين العام أن يجيب عليها. ولكننا نعتقد بأن هذه هي الأسئلة التي كان ينبغي على وجه التأكيد أن ينظر فيها المجلس في الأشهر القليلة الماضية، ربما في محاولة لمنع ظهور الحالة التي نشاهدها اليوم على الحدود بين كوسوفو ومقدونيا.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن الامتنان للسيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة التي قدمها في هذا الصباح. ونحيط علما بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصدد التحضير للانتخابات في كوسوفو واستكمال مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

بيد أن القلق يساورنا بشأن الحالة الأمنية، ولا سيما فيما يتعلق بالتقارير التي تفيد أن عدة أفراد من قوة كوسوفو وشرطة البعثة قد أصيبوا خلال أعمال شغب نشبت مؤخراً في أعقاب حادث سيارة شمالي ميتروفيتشا. فهذه الهجمات على موظفي الأمم المتحدة خطيرة ومعرقلة لأعمال هؤلاء الأشخاص الذين كرسوا أنفسهم لإحلال السلام في هذه المقاطعة. ولا بد من إفهام سكان كوسوفو أن صبّ ما يشعرون به من إحباط على القوة وموظفي الأمم المتحدة الآخرين لن يساعد على حل مشاكلهم. ويجب أن يفعل الزعماء السياسيون كل ما في وسعهم لإقناع الموالين لهم بعدم اللجوء إلى العنف. كما نستنكر جريمة قتل خمسة أفراد من الأسرة الألبانية الكوسوفارية على مقربة من بريستينا يوم ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، والهجوم على قافلة صربية، الذي خلف ثلاثة من الجرحى في بداية هذا الشهر. إذ يترتب على أعمال العنف هذه آثار سلبية بالنسبة لتهيئة مناخ آمن لعودة المشردين واللاجئين إلى كوسوفو، كما أنها تقوض الجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار في ربوع المنطقة. ونستنكر بنفس القدر محاولات الاغتيال السياسي، فضلاً عن استمرار أنشطة الجريمة المنظمة. ونؤيد الجهود التي تضطلع بها البعثة لكبح جماح هذه الأعمال، مع تشديدنا على أن المسؤولية عن تهيئة الظروف المؤدية إلى تمتع كوسوفو بالتعددية العرقية إنما تقع على عاتق أهل كوسوفو أنفسهم.

وبالنظر إلى العدد الكبير من اللاجئين في المقاطعة وإغلاق خط الحدود عند بلاس فإن أعمال بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تتعرض لإعاقة كبيرة. ونناشد حكومة مقدونيا أن تتخذ الترتيبات اللازمة لإعادة فتح الطريق تيسيراً لسبل وصول الإمدادات لأفراد الأمم المتحدة في كوسوفو

ولعودة اللاجئين الموجودين في مقدونيا. وقد أحطنا علماً بمصادرة القوة لأسلحة من قبيل المسدسات والقنابل والذخيرة والألغام المضادة للأفراد. ويشجع وفدي القوة على القيام بعملياتها الرامية لقطع خطوط إمداد المتطرفين. كما نهيب بكل من لهم اتصال بالمتطرفين أن يقنعوهم بوقف العنف والمشاركة في العملية التي تتولاها البعثة لبناء كوسوفو وضمان تمتعها بالاستقلال الذاتي والأمان والسلام.

وقد طمأنتنا المحادثات التي دارت يوم ١٥ آب/أغسطس بين السيد هانس هايكروب ونائب رئيس وزراء صربيا، السيد كوفيتش، إلى تأييد الجانب الصربي لمبدأ عدم وجود هياكل أمنية وإدارية موازية للهياكل التي تديرها البعثة. ونعرب أيضاً عن ترحيبنا بالاتجاه الإيجابي الذي تتسم به بلغراد إزاء تسجيل الناخبين من أبناء الطائفة الصربية للانتخابات المزمع إجراؤها على صعيد كوسوفو بأكملها. فمن الأهمية بمكان أن تسجّل جميع الطوائف حتى تحسب ضمن المقيمين في كوسوفو وتتاح لها فرصة التصويت والتمثيل في مجلس كوسوفو. ونؤيد الحاجة إلى شن حملة عامة معززة للتشجيع على تسجيل الناخبين ومشاركة الكوسوفار في نهاية المطاف في الانتخاب الذي سيجري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونلاحظ أيضاً أن مسألة ألبان كوسوفو المحتجزين في السجون الصربية قد نوقشت خلال الاجتماع المذكور. ونرجو أن تقوم السلطات الصربية عاجلاً بتسليم أولئك المحتجزين إلى البعثة حتى يتسنى استعراض البعثة لهذه الحالات على النحو الواجب. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد على بناء الثقة بين الطوائف. وينبغي أن تتمكن البعثة، بتعاون من وزارة العدل الصربية، من المضي بالنهوض بالعملية القضائية وتعزيز ثقة الناس بالنظام القضائي بكوسوفو.

ويشجع وفدي السلطات الصربية على مواصلة الحوار والتعاون مع البعثة بشأن الترتيبات الأمنية ترقباً لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. فهذا التعاون ضروري لكفالة المشاركة واسعة النطاق وبأمان من جانب جميع الطوائف في الانتخابات، الأمر الذي نرجو أن يؤدي إلى قيام حكومة متعددة الأعراق وأن يسهم في إحلال سلام دائم في المنطقة.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي أيضاً عن تقديره الشديد للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غينو، وللفرصة التي تتيحها هذه الجلسة لاستعراض التطورات الأخيرة، ولا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة في عموم كوسوفو.

وسوف يدلي الممثل الدائم لبلجيكا في وقت لاحق ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبما أن أيرلندا تؤيد الآراء الواردة في هذا البيان تأييداً كاملاً، فإني سأقتصر على إبداء ملاحظات قليلة موجزة، وعلى وجه الخصوص ضمن سياق الانتخاب والأمن.

وتُظهر إحاطة السيد غينو الإعلامية أن الأعمال التحضيرية للانتخابات تسير على قدم وساق. ويثني وفدي على العمل الشاق الذي يضطلع به في هذا الشأن وتنفيذاً للجوانب الأخرى من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايكروب، وجميع المشتركين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومن الواضح أن الانتخابات التي ستجري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر تتيح فرصة فريدة من نوعها لشعب كوسوفو، ونحث جميع المواطنين، كما فعل الآخرون هنا اليوم، على المشاركة الكاملة في العملية السياسية. وكما سبق أن قيل في المجلس، يجب أن تدرك جميع الطوائف أن المستقبل الوحيد الممكن

لكوسوفو يكمن في كونها مجتمعاً متعدد الأعراق يستند إلى احترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان. ويجب على ألبان كوسوفو أن يحترموا حقوق الأقليات، وأن تقبل تلك الأقليات في ذلك السياق التحدي المتمثل في المشاركة.

وننوّه مع الارتياح بالدعم الذي تقدمه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتسجيل الصرب في كوسوفو. ونعرب عن ترحيبنا بالجهود التي تبذلها الأحزاب الصربية في هذا الصدد، ونرجو أن تحل قريباً الصعوبات التي استمعنا إليها بشأن التصديق. فعدد صرب كوسوفو الذين سجلوا أنفسهم للتصويت، كما ذكر، مخيب للآمال. ويراود أيرلندا أمل كبير جداً في أن يقوموا بالتسجيل بأعداد أكبر، ونحثهم على ذلك، كما نحث زعماءهم على مواصلة إظهار الدعم الكامل لهذه المشاركة. ويتعين على الأحزاب والزعماء الوطنيين في كوسوفو أن يبذلوا قصارى جهدهم للتشجيع على تهيئة مناخ إيجابي لمشاركة الصرب. وكجزء من هذا المناخ، يجب أن يتوقف النشاط الإرهابي، وأن ينأى جميع ممثلي الألبان الإثنيين بأنفسهم عن العنف بشكل واضح. كذلك يجب إحراز تقدم مبكر وملموس في المجال الأمني.

ويرحب وفدي في هذا الصدد، كما فعل غيرنا اليوم، باحتجاز قوة كوسوفو مؤخراً لعدد من الإرهابيين المشتبه في أمرهم وهم يحاولون دخول كوسوفو بطريقة غير مشروعة. كما نرحب بإنشاء مكوّن الشرطة والعدالة وبالمعلومات التي قدمها اليوم وكيل الأمين العام عن مرافق الاحتجاز، وبرامج توفير الحماية للشهود، وما إلى ذلك.

وتعرب أيرلندا عن ترحيبها بتكثيف العلاقات بين البعثة وبلغراد، وعلى وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرز مؤخراً بشأن الأشخاص المفقودين. فمواصلة التعاون من جانب الصرب والألبان الإثنيين بشأن هذه المسألة البالغة الدقة سوف تساعد على تهيئة مناخ ملائم للتغيير. ونعرب عن تقديرنا للمعلومات التي قدمها السيد غينو بشأن التطورات ذات الصلة بالنقاط التي أثارها الرئيس كوستونيتسا خلال الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن للمنطقة في شهر حزيران/يونيه، ونرجو أن يتسنى إحراز مزيد من التقدم. ونرى أن على البعثة أن توثق صلاتها بالإدارة في بلغراد، بما في ذلك صلاتها المتعلقة بعودة اللاجئين، ونرجو أن تعقد اجتماعات أخرى من قبيل الاجتماع الذي عقد مؤخراً بين السيد هايكروب ونائب رئيس وزراء صربيا كوفيتش. وتسهيلاً لهذا الاتصال، ترجو أيرلندا أن يستعان على نحو عملي ومرن بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بدخول المسؤولين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى كوسوفو.

وقد سبق أن أصدر المجلس بياناً رئاسياً يرحب فيه بتوقيع الاتفاق الإطاري المبرم في سكوبيي يوم ١٣ آب/أغسطس. ونرجو أن يثبت أن الاتفاق المذكور هو الأساس لتسوية سياسية مستقرة. وتحث أيرلندا الأطراف على تنفيذ جميع جوانب الاتفاق بنية حسنة والوفاء بكل التزاماتها. وندعو القوة إلى مواصلة بذل جهودها للمضي في تعزيز الضوابط على طول خط الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واحتواء الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المتطرفة عبر الحدود.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد غينو على إحاطته الإعلامية، وأن أؤكد مجدداً دعم النرويج للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وقوة كوسوفو لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ووضع الإطار الدستوري لكوسوفو.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ إحراز بعض التقدم في مجالات من بينها بناء الثقة بين الأقليات وعودة اللاجئين

على نطاق ضيق. ونرحب بعودة أول مجموعة من صرب كوسوفو بنجاح إلى مقاطعة إيشتوك. ونتطلع إلى تنفيذ المزيد من رحلات العودة. بيد أنه ما زال يلزم عمل الكثير.

ويساور وفدي القلق إزاء انخفاض مستوى تسجيل الناخبين في أوساط صرب كوسوفو. ومن الواضح أنه يلزم لجميع الأطراف المعنية أن تكثف من بذل جهودها للوصول إلى انتخابات يُنظر إليها على أنها مشروعة وممثلة لجميع الطوائف في كوسوفو.

ونرحب ببيانات القادة اليوغوسلافيين والصربيين الأخيرة التي تشجع صرب كوسوفو على التسجيل في الانتخابات المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى المجتمع الدولي بدوره تيسير هذا التقدم وذلك بالإحجام عن اتخاذ تدابير وأعمال تمس بسلطة ونفوذ بلغراد بين الصرب في كوسوفو. وتكفي صعوبة إقناع صرب كوسوفو وغيرهم من الأقليات بفوائد التسجيل. ومن الأصعب إقناعهم بأن لهم مكسبا بالمشاركة في الانتخابات. ويجب بذل الجهود. ونرحب بالمناقشات الدائرة حول بنية ومحادثات ما بعد الانتخابات، بما في ذلك المشاورات مع ممثلي الطوائف كلها.

تعمل سلطات بلغراد الديمقراطية بشكل منظم وبتصميم لتصفية حسابات البلد من الماضي القريب وإعادة يوغوسلافيا إلى حلبة التعاون الدولي الطبيعي. ويمثل تسليم السيد ميلوسيفيتش إلى لاهاي خطوة هامة. وتتابع السلطات الصربية تحقيقاتها في قضايا المشتبه بارتكابهم جرائم حرب ضد المدنيين في كوسوفو. وتتم مقاضاة مرتكبي الجرائم الصربيين. وتعتبر مشاركة نائب رئيس الوزراء كوفيتش بصفة منسق يوغوسلافي لكوسوفو أمرا مشجعا. ونعتقد بأن على بعثة الأمم المتحدة أن تنتهز هذه الفرصة بشكل كامل لإقامة تعاون بناء وعملي مع السلطات في بلغراد.

وعلى المجتمع الدولي أن يعترف بأن يوغوسلافيا بدأت بالفعل عهد ما بعد ميلوسوفيتش. وزيادة التعاون مع القوى الديمقراطية في بلغراد لن تؤدي إلى تحسين إمكانيات تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشكل مستدام في كوسوفو فقط، بل ستساهم أيضا في تدعيم السلطات في بلغراد ضد الدوائر غير المؤيدة للإصلاح في صربيا. وسيكون لأسلوب تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) مضامين واضحة على المنطقة برمتها. وترحب النرويج بالاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه في ١٣ آب/أغسطس بين الرئيس تراجكوفسكي ورؤساء الأحزاب الأربعة الرئيسية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويمثل الاتفاق خطوة أساسية أولى لخلق ظروف السلم والاستقرار في البلد. وعلى المجتمع الدولي أن يقف متحدا لتقديم الدعم الثابت والواضح للاتفاق الإطاري.

ونعبر عن دعمنا لاشتراك الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) في هذه العملية. ونعتبر عملية الحصاد الأساسي شرطا أساسيا لنجاح تنفيذ الاتفاق. ومن الضروري التقيد بوقف إطلاق النار وتندد النرويج بجميع أعمال العنف السياسي. إن هذه الأعمال تعرض العملية السياسية للخطر.

ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن الثقة بين المجتمعات الألبانية والصربية في مقدونيا شبه معدومة. ويجب بذل جهود حثيثة للتصدي لهذا الوضع. ويقع عبء المسؤولية بشكل رئيسي على السلطات المقدونية والقادة السياسيين من الطوائف المقدونية الألبانية والسلافية. غير أن بإمكان المجتمع الدولي أن يكون داعما، وعليه أن يكون داعما.

أخيرا، أود أن أؤكد على فوائد محافظة مجلس الأمن على منظور إقليمي عند تعامله مع كوسوفو، بدلا من منظور كوسوفي للتعامل مع البلقان. وهذا يعني أنه علينا أن نتفحص

بعناية الآثار الممكنة التي يمكن أن تؤثر فيها أية ترتيبات في كوسوفو على الدول المجاورة وعلى الاستقرار الإقليمي.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر وكيل الأمين العام، السيد جان ماري غينو لآخر نشاطات بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

وبالرغم من الصعوبات المعقدة والعديدة التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن علينا الاعتراف بالتقدم الواضح الذي تم إحرازه في إقامة مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق في كوسوفو. وستغطي كلمتي عددا من النقاط.

فيما يتعلق بالوضع السياسي، عبر وفدي عن دعمه الثابت للسيد هايكروب وفريق بعثة الأمم المتحدة لإعلانهما عن الإطار الدستوري لحكومة ذاتية مؤقتة في كوسوفو، ولإعلانهما عن موعد الانتخابات. وقلنا في نفس اليوم إننا وافقنا على أن الإطار الدستوري وإعلان موعد الانتخابات يشكلان خطوتين مصيريتين بهدف إقامة كوسوفو ديمقراطية متعددة الأعراق. ونشير اليوم باهتمام كبير إلى التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في الإعداد للانتخابات التي ستجري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبسبب كون الانتخابات إطارا أساسيا في مكافحة التطرف المتصلب والتعصب العنصري، فإن وفدي يشجع شعب كوسوفو بكامله على المشاركة فيها بأعداد كبيرة. ونعتقد أن المشاركة الكاملة لكامل الطوائف تعتبر أمرا حاسما لنجاح الانتخابات. ولهذا يقدم وفدي دعمه بدون تحفظ لمبادرة بعثة الأمم المتحدة بوضع قوائم انتخابية شاملة تساعد على المشاركة الحرة للمجموعات العرقية بكاملها في العملية الانتخابية.

إن مشاركة جميع الطوائف، وبشكل خاص الأقلية الصربية، تكتسي أهمية رئيسية لوفدي. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، وقوة كوسوفو والمجتمع الدولي لتشجيع الشخصيات السياسية الصربية على المشاركة في العملية السياسية الجارية في كوسوفو ونشجع تلك الجهود. ونرحب بالموقف الإيجابي الذي تبنته بلغراد بهدف تسجيل الناخبين في الانتخابات القادمة، وبشكل خاص تسجيل الصربيين. ولتشجيع هذه العملية، يجب اتخاذ تدابير أمنية لتشجيع جميع اللاجئين، وبشكل خاص العائدين من الأقلية الصربية، للعودة إلى ديارهم والمشاركة بشكل فعال في الانتخابات، وبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو.

أما بالنسبة للإطار الدستوري، فيجب التأكيد على أن تنفيذه يكتسي أهمية حاسمة برأي وفدي، لأنه سيمكن شعب كوسوفو من إدارة شؤون حياته اليومية، وذلك بتشجيع المعتدلين لدفع العملية السياسية، وتهميش المتطرفين في نفس الوقت. لذلك، يؤكد وفدي مناشدته جميع سكان كوسوفو للمشاركة بنشاط في البنية التي تم إنشاؤها وفي حكومة المستقبل في الإقليم.

أما بالنسبة لمسائل الأمن، فلا يزال وفدي يشعر بالقلق حول استمرار العنف العرقي والسياسي والجريمة المنظمة في كوسوفو. وندين بقوة العنف الطائش، الذي يمثل، للأسف، أكبر عقبة لعودة اللاجئين والنازحين.

ويعتبر قيام الممثل الخاص للأمين العام بإنشاء الدعامة الأولى وسن القوانين التي تعاقب الجريمة، وملكية الأسلحة غير الشرعية والإرهاب تدابير مفيدة رفعت من مستوى الأوضاع الأمنية في كوسوفو.

ويؤيد وفدي أيضا الخطوات المحددة التي أثبتت فعاليتها والتي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو لمراقبة

الحدود الإدارية لكوسوفو، وبشكل خاص الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويجب اتخاذ جميع الخطوات لمنع كوسوفو من أن تصبح قاعدة خلفية للثوار الألبان من جيش تحرير كوسوفو. ونشجع السلطات المقدونية وقادة جيش تحرير كوسوفو على التمسك الكامل بالتزاماهم التي تعهدوا بها برعاية الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي، بعد جمع كل الأسلحة، ببذل الجهود الممكنة لخلق أفضل الأوضاع لسلام دائم في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

أما بالنسبة للاقتصاد، فيجب تشجيع ومواصلة تدابير التكيف التي اتخذها بعثة الأمم المتحدة لوضع حد للوضع الاقتصادي المنكوب والبطالة العالية الناتجة عن ذلك في كوسوفو. ولاقتناع وفدي بأن التنمية الاقتصادية تعتبر عاملا رئيسيا في تحقيق الاستقرار، فإنه يوصي المجتمع الدولي بتعبئة تمويل إضافي لبرامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى القرية.

وعلاوة على ذلك، فإن مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين – التي ما زالت تشكل إحدى العقبات الرئيسية على طريق المصالحة – هي من دواعي قلق وفد بلادي. ونحن نؤيد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والأطراف المعنية فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المتخذة بشأن هذه المسألة الأساسية.

وأخيرا، إن وفد بلادي إذ يدرك جسامة المهمة التي تنتظر بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، يود أن يشيد بالسيد هيكروب على حسن قيادته لبعثة الأمم المتحدة، ونشيد كذلك بسائر الموظفين المحليين والدوليين العاملين بالبعثة وقوة كوسوفو على تصميمهم والتزامهم بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم بعثة الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحساسة من مشاركتها في كوسوفو بغية تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لكولومبيا.

أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر للسيد غينو، وكيل الأمين العام، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي وافانا بها عن الأحداث الأخيرة في كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفيما يتعلق بما ذكره، فنحن في المقام الأول نؤيد الحوار البناء الذي دار بين السيد هيكروب والسيد كوفيتش، نائب رئيس الوزراء في صربيا.

وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، فإن نجاح العملية السياسية لتنفيذ الإطار الدستوري، ومستقبل كوسوفو بصفة عامة، يتوقف على علاقات التعاون مع بلغراد. ولذا، يسرنا ما علمناه عن التحسن المستمر في التفاهم بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والحكومة اليوغوسلافية، ونرجو أن يسهم ذلك في إيجاد الحلول لمسائل مثل الأمن، والأشخاص المفقودين والمحتجزين وعودة اللاجئين.

وفيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات، فإننا نشعر بالقلق لتدني الأرقام حتى قبل عشرة أيام من إقفال باب قيد الناخبين. ونود جميعا أن يلقى النداء الأخير الذي وجهته السلطات في بلغراد وحثت فيه السكان من صرب كوسوفو على تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين، آذانا صاغية. وينبغي توجيه مثل هذه النداءات مرارا وتكرارا، والتشديد عليها خلال الأيام المقبلة.

وفي هذا الصدد، كنا نود أن يقدم لنا السيد غينو معلومات إضافية عن عملية تسجيل الناخبين، لا سيما فيما يتعلق بقيد اللاجئين والنازحين، وما تم اتخاذه حتى الآن تشجيعا لهذه الفئات على المشاركة.

وثمة مسألة هامة أخرى، تتعلق بالوضع في السجون. ففي الشهر الماضي، تحدث السيد غينو عن الأوضاع المادية في السجون والناجمة عن تلك الأعداد من الأشخاص الذين

يلقى القبض عليهم يوميا بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية للمؤسسات العقابية. ونود أن نعرف منه ما هي الإجراءات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة للتغلب على هذا الوضع، وما إذا كان يرى أنه يمكن للمجلس أن يفعل شيئا للحيلولة دون خروج المشكلة عن نطاق السيطرة.

أما العنصر الأخير الذي أود أن أتطرق إليه فيتعلق بالوضع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فيما يختص بكوسوفو. لقد أرسلت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عدة رسائل للأمين العام وجهت فيها اتهامات خطيرة بشأن العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو بغية وضع حد للمساعدة التي تقدم لجيش التحرير الوطني.

نود أن نعرف ما هي بالضبط الخطوات المتخذة بصورة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو لتحري الاتهامات والمزاعم الموجهة إلى أعضاء فيلق حماية كوسوفو. إن على المجتمع الدولي ألا يسمح بتقويض كافة الإنجازات التي تحققت في كوسوفو بفضل عمل كل من بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو، بسبب هذه الوقائع. ولذا ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة ردا على هذه المزاعم.

أخيرا، وفيما يتعلق بما ذكر عن الجزاءات، من الواضح أنه ينبغي للمجلس أن يكون على استعداد للنظر في رفع الجزاءات دون إرجاء. وهذه في رأيي هي الوسيلة المثلى للاعتراف بضرورة إنهاء الجزاءات حالما تنتهي الظروف التي بررت فرضها.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل بلجيكا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن كل جلسة يعقدها مجلس الأمن تقربنا من الموعد الحاسم للانتخابات في كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر. وإننا نرحب بعقد هذه المناقشات المفتوحة بانتظام، مما يتيح لنا الفرصة لاستعراض التطورات الحالية والمقبلة في المنطقة.وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالشكر للسيد غينو على إحاطته الإعلامية الممتازة. كما تتيح هذه الجلسة لي الفرصة للتأكيد مجددا على دعم الاتحاد الأوروبي لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثل الخاص للأمين العام، السيد هانز هيكروب، من أجل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إننا نعقد أهمية خاصة على التطورات الأخيرة في كوسوفو، لأنها تشكل خطوات حاسمة نحو قيام مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو. لقد رحبنا بحرارة بصدور الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت. والآن، وحتى يتحول ذلك إلى حقيقة واقعة، لا بد من مشاركة الطوائف كافة في الانتخابات التي ستجري في الشهر المقبل وكذلك في المؤسسات الانتقالية التي ستنشأ في كوسوفو نتيجة للانتخابات.

وفي هذا الصدد، نرحب بدعم بلغراد لعملية تسجيل الناخبين الصرب في كوسوفو. ويسرنا كذلك أنه تم بالفعل تسجيل عدد من الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات. ونأمل أن الأحزاب التي بدأت هذه الإجراءات – وخاصة الأحزاب الصربية – سوف تستكملها حتى النهاية كيما تمثل

جميع الطوائف في القوائم الانتخابية. ويلاحظ الاتحاد بارتياح أن العملية تمضي قدما، ولكن، كما أشار السيد غينو قبل قليل، نحتاج إلى مزيد من التقدم. ونأمل أن تشجع بلغراد الصرب بفاعلية على المشاركة في الانتخابات. والاتحاد الأوروبي على اقتناع حقا بضرورة مشاركة الطوائف كافة في الانتخابات ضمانا لمستقبل متعدد الأعراق في كوسوفو.

وبصفة عامة، تطورت العلاقات بين بلغراد وبعثة الأمم المتحدة بشكل إيجابي للغاية خلال الأسابيع القليلة الماضية. وقد سبق لنا الإعراب عن مدى الأهمية التي نعقدها على هذه العلاقات، ونرحب بالاجتماع المنعقد بين نائب رئيس الوزراء كوفيتش والسيد هيكروب، ونأمل أن يكثف ذلك التعاون في المستقبل.

إن الاتحاد الأوروبي يعرف المشاكل التي ما زالت قائمة في كوسوفو، وخاصة على صعيد الأمن، والأشخاص المفقودين وعودة اللاجئين والنازحين، وأيضا فيما يتعلق بالجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، فإننا نأخذ شواغل مختلف الطوائف على محمل الجد التام. ونرحب بالتدابير أو المبادرات التي اتخذت بالفعل، ونشجع البعثة والمعنيين الآخرين على مواصلة الجهود في هذه المجالات.

وثمة علامة مشجعة للمنطقة برمتها أرسلتها لنا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتتمثل في توقيع الرئيس تراجكوفسكي وزعماء الأحزاب السياسية الأربعة الرئيسية للاتفاق الإطاري. ونأمل أن يعكف البرلمان على مناقشة ذلك الاتفاق باهتمام بغية إقراره في أسرع وقت ممكن. والاتحاد الأوروبي يحث كافة الأطراف على الالتزام بهذا الاتفاق بإخلاص واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذه بالكامل وبسرعة.

ومن الضروري أن يحترم الجميع وقف إطلاق النار بصرامة من الآن فصاعدا. إن نجاح عملية ”الحصار الضروري“ لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك نجاح عملية السلام برمتها، يعتمدان على هذا. ونبقى واثقين بالرغم من الغموض الذي يكتنف الحالة.

وفي هذا السياق، تظل الحدود بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ذات حساسية شديدة، مثلما نوه آخرون صباح اليوم. ونشجع قوة كوسوفو على أن تستمر في إيلاء أكبر قدر من الاهتمام بها.

وسيتابع الاتحاد الأوروبي جهوده لتشجيع الاستقرار والتنمية الديمقراطية والازدهار في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع كل الأطراف. وبمتابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة زغرب، أحرزت بلدان المنطقة تقدما مشجعا على طريق الديمقراطية والتعايش السلمي والتعاون الإقليمي. ونحن واثقون من أن هذه الجهود سوف تضمن السلم والاستقرار لكل طوائف المنطقة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأدعوه إلى الادلاء ببيانه.

السيد ساهوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أتناول القضايا موضع نقاشنا اليوم، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مداولات مجلس الأمن في هذا الشهر. كذلك أغتنم الفرصة لكي أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية المثيرة جدا للاهتمام وتحليله المتعمق كالعادة.

كلنا مدركون للمرحلة السياسية الهامة والحساسة التي تقترب بسرعة، حيث لم يبق سوى شهرين ونصف فقط على الانتخابات المزمع إجراؤها في كوسوفو وميتوهيا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وهناك عدد من القضايا تستحق اهتمامنا الجماعي وورد ذكرها في الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو وفي البيانات التالية لها من أعضاء المجلس وزملاء آخرين. ولذلك اسمحوا لي أن أقدم بضع ملاحظات.

أولا وقبل كل شيء، منذ نقاشنا الأخير هنا، كثفت حكومتي جهودها لتشجيع الاتصال المباشر والسريع مع الوجود الدولي في كوسوفو وميتوهيا. وبأخذ هذا في الاعتبار أقامت حكومتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا مركزا للتنسيق بشأن كوسوفو وميتوهيا، يرأسه السيد نيبويسا كوفيتش، نائب رئيس وزراء صربيا. والهدف الرئيسي للمركز هو تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في حل المشاكل المشتركة وتحقيق الأهداف المشتركة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو في الإقليم. ويرجى أن يساعد هذا أيضا في تحسين ثقة صرب كوسوفو في البعثة وقوة كوسوفو.

إن نتائج الجهود واضحة للعيان. فلقد عقدت اجتماعات هامة بين السيد هايكروب والسيد كوفيتش لمناقشة عدد من القضايا غير المحسومة. وكما قال السيد غينو فلقد تم بالفعل إحراز بعض التقدم، ونحن نأمل بالطبع في إحراز المزيد.

كذلك من أجل تيسير الاتصال وحل المشاكل العملية، اعتمدت حكومتي قبل بضعة أيام فقط مبادئ توجيهية لنقل أفراد قوة كوسوفو ومعداتها عبر الأراضي اليوغوسلافية. وهذا في رأينا، هو بالطبع إجراء مؤقت إلى حين إبرام اتفاق وضع القوات واتفاق وضع البعثة، وفقا للممارسة التي أرستها الأمم المتحدة لبعثات مماثلة.

وللأسف، وبالرغم من هذه الجهود، ما زالت تحدث حالات سوء تفاهم وأحداث لا لزوم لها، مثل الحادث الذي وقع يوم ٧ آب/أغسطس في مقر الحكومة الاتحادية في غراكانيتشا. والخطوة الأخرى في الاتجاه الخاطئ كانت تقديم الممثل الخاص للمبادئ التوجيهية التي تتطلب إخطارا قبل ٩٦ ساعة من أي مسؤول يوغوسلافي أو صربي يريد زيارة كوسوفو وميتوهيا. ومن المؤكد أن هذا الإجراء لن ييسر جهودنا لتشجيع السكان غير الألبان على التسجيل في الانتخابات. وإن كان له أي تأثير فهو تثبيط هممهم.

وأود التأكيد على أن حالات سوء الفهم هذه هي في الحقيقة لا لزوم لها، وآمل أن نتمكن من تجنب تكرارها في المستقبل من خلال اتصالاتنا المتبادلة هنا ومن خلال مكتب بعثة الإدارة في بلغراد وبالطبع من خلال الاتصالات بين السيد هيكروب والسيد كوفيتش.

وحيث أننا نتكلم عن التسجيل، وكما ذكر هنا اليوم، دعا كبار المسؤولين اليوغوسلاف والصرب مرارا صرب كوسوفو إلى التسجيل. كذلك وقعت المفوضية الصربية لشؤون اللاجئين والمشردين على مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة تجعل التسجيل خارج كوسوفو وميتوهيا ممكنا بمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إلا أن استجابة الناخبين المحتملين لم تكن حتى الآن حماسية على أقل تقدير.

والأسباب عديدة حسب اعتقادي. فمن الواضح أن الشروط الأساسية المسبقة، مثل الانتخابات الحرة والتريهة، لم تتوافر بعد، وعلى بعثة الأمم المتحدة أن تفعل أكثر مما فعلته بكثير لضمان السلامة والحرية للجميع في كوسوفو وميتوهيا، بغض النظر عن الإنتماء العرقي. إن استمرار الهجمات العنيفة من المتطرفين والإرهابيين الألبان المسلحين – ليس ضد غير الألبان فحسب ولكن حتى ضد الألبان وضد أفراد بعثة الإدارة وقوة كوسوفو أيضا – تقدم دليلا دامغا على أن المناخ المناسب الذي يسمح باتخاذ قرارات هامة متعلقة بمستقبل هذا الإقليم الصربي الجنوبي لم يتم توفيره بعد.

ومن المهم أيضا، في هذا السياق، التنويه إلى التقارير المستقلة الأخيرة التي تلقي بعض الضوء على الوضع العام لحقوق الإنسان والقانون والنظام في كوسوفو وميتوهيا، لا سيما التقارير الخاصة بأمين المظالم في كوسوفو. وتحدد

هذه التقارير عددا من الأمثلة لعدم التناسق الواضح بين أنظمة بعثة الإدارة وممارساتها والمعايير الدولية المعترف بها. وإننا نرى أنه ينبغي تحليل هذه النتائج بعناية وينبغي التحرك بسرعة لتصحيح الوضع.

إنني ممتن لأعضاء المجلس على إعرابهم عن الاستعداد لرفع حظر الأسلحة الذي استهله القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وستكون هذه خطوة هامة جدا في تطبيع علاقاتنا مع المجتمع الدولي.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أسترعي انتباه المجلس إلى الحالة في منطقة الأمان البرية في جنوب صربيا. لقد تم حتى الآن تنفيذ الخطة التي دعمها المجلس من أجل الحل السلمي للأزمة في هذه المنطقة بنجاح. إن التدريب لقوة شرطة متعددة العرقيات مستمر بشكل جيد. وعلاوة على ذلك، أبرم الجيش اليوغوسلافي وقوة كوسوفو اتفاقا ينص على سيطرة الجيش اليوغوسلافي سيطرة كاملة على المنطقة وتعزيز التعاون بين الجيش والوجود الأمني الدولي في كوسوفو وميتوهيا.

أخيرا، فيما يخص القضية الأخرى التي تشغل بال المنطقة - وهي قضية متعلقة أيضا بالحالة في كوسوفو وميتوهيا بشكل وثيق - دعوني أؤكد على دعم يوغوسلافيا القوي لسلامة أراضي جمهورية مقدونيا وسيادتها. لقد كانت مقدونيا في الأسابيع والشهور الماضية على شفا حرب بسبب الأنشطة الإرهابية غير المقبولة للجماعات الألبانية العرقية المسلحة، والتي كانت عادة تُدعم وتُمون من كوسوفو وميتوهيا. إن الاتفاق الإطاري الموقع مؤخرا، والذي تدعمه يوغوسلافيا، ونشر وحدة منظمة حلف شمال الأطلسي لتنفيذ نزع سلاح الجماعات العرقية المسلحة، يزيدان من الآمال في حل المشاكل القائمة من خلال الاصلاحات والعمليات التي اتفقت عليها الفصائل السياسية في البلد.

وما زلنا نؤمن بشدة بأنه يجب عدم السماح باستخدام العنف والإرهاب لتحقيق أهداف سياسية. ومن جهة بعثة الإدارة وقوة كوسوفو فعليهما مسؤولية واضحة عن منع أية أعمال في المستقبل تزعزع استقرار مقدونيا تنطلق من المنطقة الخاضعة لسيطرتهما وإدارتهما.

ختاما، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على أننا نعول على مجلس الأمن في ضمان التنفيذ الكامل لقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي تلتزم به جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كذلك أعتقد أن الوقت قد حان لكي تكشف المنطقة - بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن - المناقشات بشأن كيفية البدء في الطريق نحو الاستقرار الدائم في منطقتنا من العالم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي على إعطائي فرصة مخاطبة مجلس الأمن. وفي الوقت ذاته أود أن أعرب عن تقديري للعبارات الاستهلالية والتقييمات التي قدمها وكيل الأمين العام غينو.

واسمحوا لي أيضا أن أنضم إلى الذين أيدوا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبلجيكا بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

ومن الأهمية الحيوية لجمهورية مقدونيا، بوصفها جارا مباشرا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أن تكون لها حدود شمالية مستقرة وواضحة، بما في ذلك الحدود مع كوسوفو. ولذا فإن الحكومة المقدونية تعطي دعما كاملا

للجهود والتدابير المتخذة في كوسوفو من قبل سلطات بعثة الإدارة الانتقالية المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو لدعم الحالة ببناء مجتمع متعدد الأعراق، وتعزيز حكم القانون وبناء المؤسسات الديمقراطية، مما يعد شرطا لنجاح هذه المهمة المعقدة ذات الأهمية الإقليمية.

وترحب جمهورية مقدونيا بتعزيز التعاون بين بعثة الإدارة الانتقالية والسلطات في بلغراد لمواجهة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما فيها شروط المشاركة العادلة من الصرب في الانتخابات المقبلة في أرجاء كوسوفو. وفي رأينا أن نجاح الانتخابات سيكون خطوة هامة نحو حسم الحالة المستقبلية في كوسوفو، مع المراعاة الكاملة للزاوية الإقليمية لهذه القضية وما ترتبه من آثار على البلدان الأخرى في المنطقة. وفي ذلك السياق نرى أنه لا غنى عن الحوار بين الممثلين المنتخبين ديمقراطيا للحكم الذاتي لكوسوفو وسلطات صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وسلطات الجبل الأسود.

وفي إطار سياق مناقشة اليوم بشأن كوسوفو اسمحوا لي بإبداء بعض التعليقات بشأن الحالة في بلدي، جمهورية مقدونيا. لقد رحب مجلس الأمن بتوقيع الاتفاقية الإطارية من قبل الزعماء السياسيين تحت إشراف الرئيس تراجكوفسكي بوصفه خطوة هامة في اتجاه نتيجة سلمية للأزمة السياسية والأمنية. وعلاوة على ذلك، أكد الأمين العام، السيد عنان، في رسالته للقيادة المقدونية، استعداد الأمم المتحدة لتقديم دعمها الكامل ومساعداتها لتنفيذ اتفاق الإطار بنية حسنة.

وتأكيدا لأهمية هذه الرسائل، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى بعض جوانب البعد الأمني لتنفيذ اتفاق الإطار المتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتطورات في كوسوفو.

ومن المؤكد أن الأنشطة الأخيرة للسلطة الانتقالية وفرقة كوسوفو والرامية إلى تعزيز السيطرة على الحدود والتقليل من عدد حالات العبور غير المشروع للحدود وغارات الجماعات المتطرفة تسهم بالتأكيد في السيطرة بصورة أكفأ على التسلل والمرور غير المشروع على طول منطقة الحدود مع كوسوفو على النحو المطلوب في القرار ١٣٤٥ (٢٠٠١). ومع ذلك، فلكي يكون العنصر الأمني من الاتفاق الإطاري نافذا تماما، من الضروري ضمان التوقف الكامل لأنشطة المحرضين الألبان العرقيين ومؤيديهم من كوسوفو، بما في ذلك أعضاء فرقة حماية كوسوفو.

ونحن ندعم رفع حظر السلاح المفروض بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، كما ذكر اليوم في المناقشة، ونحث السلطة وقوة كوسوفو على اتخاذ التدابير اللازمة ضد أية إساءة استعمال يمكن حدوثها. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أكرر توقعات رئيس وحكومة جمهورية مقدونيا بأن سلطات بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو ستوقف تسلل الجماعات الإرهابية المسلحة والدعم السوقي من كوسوفو إلى جمهورية مقدونيا، وتمنع جميع الأنشطة التعبوية للمقاتلين السابقين لقوة حماية كوسوفو وانضمامهم إلى صفوف جيش التحرير الوطني كما يسمى اليوم أو أي اسم يطلق على المنظمات الإرهابية في الغد.

وهذا أيضا هام جدا بالنسبة لنجاح العملية التي يتولاها حلف شمال الأطلسي في مقدونيا لنزع سلاح الفئات المسلحة العرقية وضمان تسريحها الكامل والطوعي. ولا ينبغي قياس فعالية تلك العملية فقط بكمية الأسلحة التي يتم جمعها وإنما أيضا بتهيئة ظروف وقف أعمال القتال وترسيخ جو سلمي دائم لتنفيذ اتفاق الإطار.

وفي الختام اسمحوا لي بأن أذكر بأن اتفاق الإطار يقوم، في جملة أمور، على المبادئ القائلة بأن استخدام العنف

لتحقيق الأهداف السياسية مرفوض بالكامل وأنه لا توجد حلول إقليمية للقضايا العرقية، وأنه ينبغي وجود علاقات أوثق وأكثر تكاملا مع المجتمع الأوروبي الأطلسي. وهذه القيم مشتركة للمنطقة بأسرها بما فيها كوسوفو. وهذا هو السبب في أنه ينبغي لنا ضم جهودنا في توخي تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أدعو الآن السيد غينو للرد كما يراه مناسبا على التعليقات والأسئلة المثارة.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أعربت وفود كثيرة عن اهتمامها بالأحداث على طول الحدود المقدونية وأثرها المحتمل على الحالة في كوسوفو. وأود أن أرد على هذه الاهتمامات.

أولا، فيما يتعلق بالحالة على الحدود، ليس في وسعي في هذه المرحلة إعطاء معلومات إضافية عن الحوادث التي ذكرها وفد أوكرانيا. ولكنني أود أن أبلغ المجلس بأنه بالأمس فقط اعتقل ما لا يقل عن ٣٥ من ألبان كوسوفو لعبور الحدود بصورة غير مشروعة إلى كوسوفو. وعلى مدى عطلة نهاية الأسبوع الماضي ضبط ما لا يقل عن ٩٦ من ألبان كوسوفو وهم يعبرون الحدود. وأعتقد أن هذا يبين الدرجة التي تنشط بها قوة كوسوفو في مراقبة الحدود للتأكد من عدم تحويل كوسوفو إلى ملجأ آمن للمتطرفين عندما تعود الحالة إلى الوضع الطبيعي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ثانيا، أثير سؤال من وفد جامايكا عن تأثير حالات غلق الحدود. والواقع أن غلق الحدود يعقد بقدر كبير أعمال بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. كما أنه يعقد دورات الشرطة. وفي هذه المرحلة، لا أعتقد بأنها أثرت بعد في عمليات الشرطة. ولكنني أعتقد أنها تؤثر فيها بصورة غير مباشرة، بمعنى أن زيادة العقبات الاقتصادية في كوسوفو يمكن أن يستغلها المتطرفون الذين لا يريدون لكوسوفو أن تعود إلى الحالة الطبيعية.

وبصورة أعم، أثار ممثل سنغافورة قضية تأثير الأحداث في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على مجمل استراتيجيتنا في كوسوفو. وفي هذه المرحلة أود أن أقول فقط إن ذلك يذكر بأنه لن يوجد حل دائم في منطقة البلقان لا يتناول البعد الإقليمي. وهذا صحيح على الصعيد السياسي لأن المبادئ التي تنشأ في مكان ما تسري في الأماكن الأخرى. ويتعين علينا دائما مراعاة آثار ما يتقرر في إحدى الحالات على الحالات الأخرى. وهذا صحيح أيضا بالمعنى العملي الذي نعلم به أن الجريمة المنظمة لا تعترف بالحدود أو الحواجز: هناك روابط بين الجريمة المنظمة وأنشطة المتطرفين. ومن الجدير ضمان نوع ما من النهج الإقليمية – في أعمال الشرطة على سبيل المثال.

وبقدر ما يتعلق الأمر بدور الأمم المتحدة في مواجهة الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أخذت منظمات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور قيادي. وللأمم المتحدة دور داعم يتعين عليها تأديته، وكما ذكر الأمين العام في كتابه الذي استشهد به توا ممثل مقدونيا، فإننا على استعداد لتقديم دعمنا الكامل وتقاسم كل ما لدينا من خبرة للمساعدة في متابعة ما يقدمه حلف شمال الأطلسي في عملية ''الحصاد الضروري''.

ومن الواضح أن تلك العملية تبعث بإشارة سياسية قوية. ونأمل أن تحقق أيضا نتائج عملية جدا. لكن إلى جانب الإشارة السياسية التي يجري إرسالها، سيكون من الضروري بالتأكيد القيام بعملية رصد. وسيكون من الضروري العودة بالحياة إلى طبيعتها. وهذا يتطلب وقتا، ونحن مستعدون لتقديم دعمنا بأي شكل يطلب منا.

سأل ممثل كولومبيا عن عملية التسجيل خارج كوسوفو. وأود أن أؤكد أن كثيرا جرى القيام به لتيسير عملية التسجيل والتصويت خارج كوسوفو. لقد جرى التوصل إلى اتفاقات مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والسلطات المعنية في صربيا والجبل الأسود، سمحت بفتح مراكز تسجيل في صربيا والجبل الأسود على حد سواء وذلك أساسا في المناطق التي يتركز فيها المشردون. وكما ذكر ممثل يوغوسلافيا، نود أن تحرز تلك التدابير العملية نتائج أكثر. ولا نزال نأمل في ذلك وفي أن يستفيد أفراد أكثر من المنشأة للتسجيل. تلك رسالة سياسية يجري التأكيد عليها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. لقد نشرت مقالات في الصحف. وأذيعت إعلانات بين البرامج الإذاعية لنشر الكلمة بأن إمكانية التسجيل متوفرة، وأن الذين يمكنهم التسجيل ينبغي أن يستفيدوا من تلك الإمكانية. وبالإضافة إلى هذا، حتى تكفل شفافية العملية، يسمح لممثلي سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتواجد خلال عملية ملء البيانات في بريستينا وفي فيينا على حد سواء للتأكد من أن كل شيء يتم بأكمل طريقة ممكنة.

أثار ممثل كولومبيا أيضا سؤالا عن منشآت الاحتجاز. وكما ذكرت في إحاطتي الإعلامية، فإن التقدم يحرز فعلا بواسطة ما تسمى منشأة الاحتجاز السريعة البناء وبتجديد المنشأة الأكبر في سجن دوبرافا. لكن من الواضح أنه باعتماد لوائح جديدة، الأساس القانوني الذي يمكن توجيه الاتهام إلى الأفراد واحتجازهم بناء عليه سيصبح أوسع، وربما ستكون هناك حاجة إلى قدرات أكبر للاحتجاز. ونحن واثقون بأنه بتعزيز عنصر العدل والشرطة، ستعالج المسألة الخاصة بتوفير منشآت احتجاز كافية في كوسوفو.

السؤال الأخير الذي أثرتموه، سيدي الرئيس، كان يخص فرقة حماية كوسوفو. وأود أن أذكر هنا أن البعثة اعتمدت مؤخرا لوائح نظامية للفرقة وأنها تعتمد أيضا على التعاون مع قوة كوسوفو للإبلاغ عن أية أعمال يقوم بها أعضاء في فرقة حماية كوسوفو من شأنها أن تشكل أعمالا جنائية أو مدنية جسيمة. وعندما يوجد دليل، توجه اللجنة التنفيذية المشتركة بين فرقة حماية كوسوفو وقوة كوسوفو قائد فرقة حماية كوسوفو إلى وقف عضو فرقته المشتبه في ارتكابه عملا من هذا القبيل. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في أعقاب إصدار الأمر التنفيذي للولايات المتحدة في نهاية حزيران/يونيه. وإذا ما حدث بعد ذلك التوقيف الفوري أن أكدت التحقيقات التوقيف، يتلقى عضو فرقة حماية كوسوفو أمر فصل ويترك الفرقة. وأذكر في هذا الصدد أنه بجانب قضية الأمن، فصل ثلاثة أعضاء آخرون - لم يوقفوا، فصلوا - في الفرقة في آب/أغسطس. وآخرون أوقفوا، ونحن في انتظار اختتام تلك التحقيقات لنرى ما إذا كانوا سيفصلون.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد غينو على توضيحاته وتفسيراته الإضافية. ليس هناك متكلمون آخرون على القائمة. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.